



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر  
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

رسالة  
في  
حكم الظن  
في

الصلاة و بيان كيفية صلاة الاحتياط

آية الله العظمى

سيد محمد كاظم طباطبائي يزدى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# رساله فى حكم الظن فى الصلاه و بيان كيفيه صلاه الاحتياط

كاتب:

محمد كاظم طباطبايى يزدي

نشرت فى الطباعة:

خدادادى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٨	رسالة في حكم الظن في الصلاة و بيان كيفية صلاة الاحتياط
٨	اشارة
٨	[المدخل]
٩	[في بيان تأسيس الأصل]
١١	المقام الأول في الظن المتعلق بالركعتين الأخيرتين فما زاد
١١	اشارة
١٢	و أما الدليل على اعتباره في المقام أمور
١٢	الأول الإجماع المنقول
١٢	الثاني العسر و الحرج
١٢	الثالث النبوي العامي
١٢	الرابع النبوي الآخر
١٣	الخامس الأخبار المستفيضة الدالة على ذلك
١٦	المقام الثاني في الظن المتعلق بالثنائية و الثلاثية و الأوليين من الرباعية
١٦	اشارة
١٨	و لنذكر أدلة القول المشهور
٢٢	المقام الثالث في الظن المتعلق بالأفعال فعلاً أو تركاً
٢٣	اشارة
٢٣	و احتج الأولون بوجوه
٢٣	الأول الإجماع المنقول
٢٣	الثاني ما ذكره في حاشية المدارك
٢٣	الثالث فحوى ما دل على اعتباره في الركعات
٢٣	الرابع أنه لا يجتمع قبول الظن في نفس الركعة و عدم قبوله في نفس الجزء

- ٢٤ ..... الخامس ما ذكره في المختلف في باب القضاء
- ٢٥ ..... السادس ما تمسك به الوحيد في حاشية المدارك
- ٢٦ ..... السابع ما عنه أيضا من التمسك بالموثق
- ٢٦ ..... الثامن ما عنه أيضا من التمسك برواية إسحاق بن عمار
- ٢٦ ..... التاسع ما ذكره بعض الفضلاء من دليل الإسناد
- ٢٦ ..... العاشر النبوى المتقدم
- ٢٧ ..... و هنا أمور
- ٢٧ ..... [في ذكر كلام صاحب الرياض ره]
- ٢٧ ..... [في ذكر كلام صاحب الجواهر ره]
- ٢٨ ..... الثالث على القول بحجية الظن في الأفعال فهل يختص ذلك بأثناء الصلاة أو يشمل ابتداءها أيضا
- ٢٨ ..... الرابع [في بيان قول صاحب المستند]
- ٢٩ ..... الخامس لو قلنا بحجية الظن في الأفعال مطلقا فالظاهر أنه أمانة على الواقع
- ٣٠ ..... السادس [فهل يحكم بحجية البينة أم لا]
- ٣٠ ..... الكلام في صلاة الاحتياط و أحكامها
- ٣٠ ..... اشارة
- ٣٠ ..... [في الاستدلال على أن صلاة الاحتياط مرددة بين النافلة و الجبران]
- ٣٢ ..... [في الاستدلال على القول الآخر]
- ٣٤ ..... من جملة أحكامها أنه لا بد أن يكون بعد التسليم
- ٣٥ ..... و منها أنه يجب فيها التية
- ٣٦ ..... و منها تكبيرة الافتتاح
- ٣٨ ..... و منها أنه يعتبر فيها جميع ما يعتبر في الصلاة من الاستقبال و ستر العورة و نحو ذلك
- ٣٨ ..... و منها أنه يتعين فيها الفاتحة
- ٣٨ ..... و منها أنه يجب الإخفات فيها
- ٣٨ ..... و منها أنه لا يجب فيها السورة بعد الفاتحة

٣٩ ..... تنبيه إذا تبين حال ما شك فيه

٤٠ ..... و لو تذكر النقص في أثناء الاحتياط

٤٥ ..... تعريف مركز

## رسالة في حكم الظن في الصلاة و بيان كيفية صلاة الاحتياط

### اشارة

سرشناسه : يزدي، سيد محمد كاظم بن عبدالعظيم، ١٢٤٧؟ - ١٣٣٨؟ ق.  
عنوان و نام پديد آور : رسالة في حكم الظن في الصلاة و بيان كيفية صلاة الاحتياط / تاليف محمد كاظم الطباطبائي اليزدي؛ اعداد  
على اكبر زمانى نژاد.  
مشخصات نشر : قم: انتشارات خدادادى، ١٣٩١.  
مشخصات ظاهري : ٩٦ ص.  
شابك : ٢٥٠٠٠ ريال ٩٧٨-٩٧٨-٦٠٠-٣٤-٩٣٠-٤-١ :  
يادداشت : عربى.  
يادداشت : كتابنامه به صورت زيرنويس.  
موضوع : نماز -- شكايات  
موضوع : نماز  
شناسه افزوده : زمانى نژاد، على اكبر، ١٣٤٢ -  
رده بندي كنگره : BP١٨٦/٨ ي ٥٤٤٤ ١٣٩١  
رده بندي ديويى : ٢٩٧/٣٥٣  
شماره كتابشناسى ملي : ٣١٩٧٧٦١  
ص : ١

### [المدخل]



ص: ٢

صلاة الاحتياط هذه نسخة عزيزة ورسالة وجيزة في حكم الظن في الصلاة وبيان كفيته صلاة الاحتياط للمحقق العلامه سيد العلماء الأعظم سند الفقهاء الأفاخم السحاب المتراكم البحر المتلاطم السيد محمد كاظم اليزدي النجفي أدام الله أيام إفاضاته ووفاداته وفتح المسلمين بطول بقاءه و دوام عمره الشريف  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### [في بيان تأسيس الأصل]

الكلام في الظن المتعلق بأعداد الصلاة أو أفعالها اعلم أن الظن إما متعلق بالركعتين الأولىين والمغرب وإما متعلق بالأخيرتين فما زاد وإما متعلق بالأفعال والشروط فعلا- أو تركا و على التقادير إما مسبوق بالشك أو حاصل من أول الأمر و على التقادير إما قوى أو ضعيف و أيضا إما خاص كالحاصل من خبر العدلين أو مطلق والمشهور بينهم أنه كالعالم في الجميع فينبى على ما ظن مصححا كان أو مبطلا- ولا يجب عليه احتياط ولا سجود لله وهو الأولى أن نتكلم في مقامات ثلاثة الأول الظن المتعلق بالأخيرتين والثاني الظن المتعلق بالأولىين والثالث في الظن المتعلق بالأفعال ولا بأس قبل الشروع فيها بالتكلم في أن مقتضى الأصول والقواعد مع قطع النظر عن الأخبار الخاصة ما هو فنقول لو خينا وأخبار الشكوك في الأفعال من البناء على الإتيان بعد التجاوز والعدم بالعدم و في الركعات بالبناء على الأكثر ففى مثل البيئه ونحوها الظاهر وجوب العمل بها بناء على عموم حجيتها في جميع المقامات لأن البناء على الأكثر ونحوه من الأصول التعبدية ومن المعلوم أن البيئه طريق إلى الواقع لأنها من الأمارات التعبدية فهى حاكمه على أدلة الشكوك في المقامات كما أنها حاكمه على أدلة الاستصحاب نعم يمكن أن يقال إن البناء على الأكثر ليس أصلا تعبديا بل هو من جهة إحراز الواقع و كونه طريقا إليه كما يستفاد من أخبار الاحتياط وأنه إن كانت صلاته ناقصة كان هذا تمامها وإلا فهى نافله و على هذا فهو مقدم على البيئه أو فى عرضها و يمكن دفعه بأن ذلك لا يخرج عن كونها أصلا تعبديا غاية الأمر أن حكمه هذا الأصل إحراز الواقع بهذا النحو مع أن هذا ليس إحراز للواقع على ما هو عليه لاستلزام زيادة بعض الأركان كما لا يخفى هذا و يمكن أن يقال إن البيئه إنما تقدم على الأصل التعبدى الذى هو بيان لكيفية العمل فى مقام الظاهر مع كون الواقع فى محله كما فى الاستصحاب و سائر الأصول و أما إذا احتتمل كون الواقع فى حق الشاك هو البناء على الأكثر مثلا و إتمام ما يحتتمل النقص بأن يكون من قبيل الحاضر و المسافر فى تعديد الموضوع مثلا فلا يكون البيئه حينئذ حاكمه و ذلك لأن غاية أمرها أنها أماره إلى الواقع و المفروض أن الواقع فى حق الشاك هذا فلا يكون مقدمه على أدلة الشكوك بل هما حينئذ متعارضان إذ مقتضى البيئه البناء على الأقل مثلا إذا كانت معينه له و مقتضى الأخبار البناء على الأكثر و أن التكليف هذا بل الظاهر تقديم أخبار الشكوك لأن البيئه حينئذ لا مورد لها إذ بعد صيرورة تكليف الشاك البناء على الأكثر لا معنى للرجوع إلى قول البيئه فتدبر هذا و لكن هذا الاحتمال بعيد بل الظاهر أن المقام أيضا كسائر الأصول العملية فى أنه من قبيل بيان حكم عملى للمكلف مع كون الواقع بحاله و ما تراه من حكمهم بعدم وجوب الإعادة إذا تبين النقص فى أثناء صلاة الاحتياط أو بعدها ليس لأجل انقلاب التكليف و تعدد الموضوع بل هو من جهة قاعدة الإجزاء المستفاده من الأخبار فى المقام و لذا يمكن الحكم بعدم وجوب إعادة الصلاة مع الظهارة الاستصحابية و كشف الخلاف مع أن الواقع لم يتغير هناك قطعا و حاصل الأمر

ص: ٣

حينئذ أن مفاد الأصل بدل ظاهري عن الواقع و من المعلوم أن الانتقال إليه إذا يكون مع عدم تبين الواقع و المفروض أن البيئته كاشفة عنه فيكون حاكمه بل يمكن أن يقال على الاحتمال المذكور أيضا هي حاكمه لأن حكم الموضوع الثاني و هو الشاك من البناء على الأكثر مثلا إنما هو مع الشك و عدم وصول اليد إلى الواقع و البيئته طريق إليه فلو كان هناك حكم معلق على فقد عنوان خاص مثلا و كانت البيئته مثبتة لذلك العنوان لم يترتب الحكم الثاني و إن كان حكما واقعا في عرض الواقعي الأولى فتدبر فعلى هذا لا إشكال في أنه بناء على عموم دليل حجية البيئته تقدم على أدلة الشكوك هذا بالنسبة إلى غير الأوليين و أما فيهما فيظهر الحال مما نذكره بعد من احتمال كون الحفظ و الثبوت معتبرا فيهما على وجه الموضوعية فلا يقوم مقامهما غيرهما من الأدلة و الأمارات الظنية و أما خبر الواحد فإن قلنا بأصالة حجيته في جميع المقامات كما يستفاد من بعض الأخبار مثل قوله ع إذا شهد عندك المسلمون فصدّقهم فحكمه في ما ذكر حكم البيئته و إنما فهو في الظنون المطلقة و سيأتي الكلام فيه نعم يمكن الاستدلال على اعتباره بالخصوص في ما نحن فيه بخبر أبي الهذيل عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتكل على عدد صاحبه في الصلوات يجزيه عنها و عن الصبي فقال نعم ألا ترى أمامك تأتم بالإمام إذا صلّيت خلفه فهو مثله و الظاهر أن لفظ الصبي غلط و يمكن أن يكون عن صاحب بل النسخة كانت مغلوطة في غير ذلك أيضا و كيف كان يستفاد منه جواز الانتكال على عدد الصّاحب مع أنه ربّما يظهر له بإخباره مع أنه على فرض ظهوره في صورة عدم الإخبار يدل بالفحوى على المطلب بل يمكن استفادة ذلك من الأخبار الواردة في رجوع الإمام و المأموم إلى الآخر إلّا أن يقال إنها تعبد في محلّها و موردها و لا يستفاد منها العموم حتى في غير صورة الائتمام فتدبر هذا و يمكن أن يجعل من الظنون الخاصة في المقام و إجراء حكم البيئته عليه الظن الحاصل من حفظ الصلوة بتحويل الخاتم و عدّ الحصى ففي خبر حبيب الخثعمي قال شكوت إلى أبي عبد الله ع كثرة السهو في الصلوة فقال عليه السلام أحص صلّاتك بالحصى أو قال احفظها بالحصى و في خبر حبيب المعلى عن أبي عبد الله ع قال له إنني رجل كثير السهو فما أحفظ صلّاتي إلّا بخاتمي أحوله من مكان إلى مكان فقال لا بأس به و في خبر عبد الله بن المغيرة عنه ع أنه قال لا بأس أن يعدّ الرجل صلّاته بالخاتم أو بحصى يأخذ بيده فيعدّ به لكن الإنصاف أنه لا دلالة فيها على اعتبار الظن بل الظاهر منها أنه يحصل له العلم بذلك كما هو الظاهر من لفظ الحفظ ففي جعلها من أدلّة حجّية الظن مطلقا أو الخاص بموردها إشكال بل منع هذا كلّ في مقتضى الأصل بالنسبة إلى الظنون الخاصّة و أمّا الظن المطلق فلا إشكال في عدم اعتباره بمقتضى الأصل إلّا أن الكلام في أنه مع فرض حصوله هل حكمه مع قطع النظر عن الأخبار الخاصّة حكم الشك في الرجوع إلى الأخبار الواردة من البناء على الأ-كثر و نحوه أو لا-بل لا بدّ من الرجوع إلى الأصول و المسألة مبنيّة على أن المراد من الشك في الأخبار هل هو الأعمّ من الظن أو خصوص متساوي الطرفين الظاهر هو الأوّل من غير فرق من الشك في الأفعال و الأعداد و ذلك لأمر الأوّل أن الأخبار الواردة في أحكام الشكوك كما أنّها مشتملة على لفظ الشك كذلك مشتملة على لفظه لا يدري و الأوّل إن كان ظاهرا في تساوي الطرفين فالثاني لا-إشكال في عمومه و دعوى أنّهما من قبيل المطلق و المقيد فلا بدّ من التقييد مدفوعه بأنّ المقام ليس مقام التقييد لأنّهما مثبتان لا تنافى بينهما كما هو واضح بل في جملة من الأخبار رجل شكّ فلا يدري و يظهر من ذلك أن المراد من الشك الأعمّ فتدبر الثاني قوله في أخبار البناء على الأكثر ثم أتمّ ما ظننت أنّك نقصت يظهر منه أن المراد من الشك هو الأعمّ إلّا أن يقال لا بدّ من أن يراد من الظن خصوص تساوي الطرفين للإجماع على عدم بقاءه عن ظاهره إذ الأخبار دالّة على أن البناء على الأ-كثر إنما هو في صورة اعتدال الوهم فلا يمكن إبقاء ذلك على ظاهره الثالث أن الشك في اللّغة بمعنى مقابل اليقين كما صرح في القاموس و ص و المجمع و غيرها و كونه

مقابلا للظنّ إنّما هو اصطلاح الفقهاء نعم حكى عن الزمخشري أنه بمعنى التساوي و إلّا فالمتراعى و المحكى من غيره من أهل اللّغة أنه خلاف اليقين فيشمل الظن أيضا دعوى أن في العرف أيضا بمعنى التساوي و هو مقدم على اللّغة مدفوعه بأنّ الظاهر أن هذا العرف جديد ناشىء من اصطلاح العلماء و مع الشكّ فالأصل تأخره و يؤيد ما ذكرنا من شمول الأخبار العامّة للظنّ أيضا أخبار الاستصحاب

فإن فيها أيضا جعل الشك مقابلا- لليقين و بناء العلماء أيضا عليه في ذلك المقام و كيف كان فلا ينبغي للتأمل في أن الشك في الأخبار العامة أعم من الظن فمع قطع النظر عن النصوص الخاصية مقتضى القاعدة هو إجراء حكم الشك عليه و يظهر ثمرة ما ذكرنا في ما لو قصر النص الخاص عن الشمول له فإنه لا- يرجع إلى الأصل الأولى بل إلى الأخبار المتكفلة لحكم الشك من البناء على الأكثر و غيره

## المقام الأول في الظن المتعلق بالركعتين الأخيرتين فما زاد

### إشارة

و المشهور بينهم اعتباره و أنه كالعلم مصححا أو مبطلا حتى إنه لو ظن الخامسة كان كمن زاد ركعة آخر الصلوة فإن قلنا بصحة صلاته إن جلس عقيب الرابعة نقول به هنا و لا يجب عليه صلاة الاحتياط سواء ظن الأكثر و الأقل و لا عليه سجود سهو و عن علي ابن بابويه أنه قال في الشك بين الاثنين و الثلاث إن ذهب الوهم إلى الثالثة أتمها رابعة ثم احتاط بركعة و إن ذهب الوهم إلى اثنين بنى عليه و تشهد في كل ركعة و يسجد للسهو و عنه و عن والده إيجاب سجدة السهو على من شك بين الثلاث و الأربع و ظن الأربع و لعلهما يقولان بهما في كل مورد ظن الأ-كثر كما أن الأول يقول بصلاة الاحتياط كذلك و إن كان كلامه مخصوص بالشك بين الاثنين و الثلاث و كيف كان الظاهر لا فرق عند المشهور بين أن يكون الظن بدويا أو مسبقا بالتردد و الشك و إن كان قد يستظهر من بعض العبائر الاختصاص بالثاني كقولهم لو غلبه على ظنه أحد طرفي إلخ إلا أنه من باب ذكر الفرد الغالب و في الجواهر ادعى الإجماع على عدم الفرق بين الصورتين و أيضا لا- فرق بين الظن القوي و الضعيف و قد يستظهر من قولهم لو غلب على ظنه أحد طرفي ما شك فيه أن المدار على الظن القوي و لكنه في غير محله بل المراد منه

ص: ٤

مطلق فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الظَّنِّ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْإِحْتِمَالُ يَعْنِي لَوْ غَلَبَ عَلَى إِحْتِمَالِهِ أَحَدُ الطَّرْفَيْنِ فَإِنَّ الظَّنَّ كَثِيرًا مَا يَسْتَعْمَلُ فِي مطلق الاحتمال و لو مع عدم الرجحان فعن الحلّي لو تساوت الظنون أى الاحتمالات و فى مجمع البحرين و عن بعضهم أنه قال يقع الظن لمعان أربعة منها معنيان متضادان أحدهما الشكّ و الآخر اليقين الذى لا شكّ فيه فأما معنى الشكّ فأكثر من أن تحصى شواهدة و أمّا معنى اليقين فممنه قوله تعالى **أَإِذَا ظَنَنَّا أَن لَنْ نُنْعِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا** إِلَى أَنْ قَالَ وَ الْمَعْنِيَانِ اللَّذَانِ لَيْسَا بِمُتَضَادِّينِ أَحَدُهُمَا الْكُذْبُ وَ الْآخَرُ التَّهْمَةُ الْإِلْحُ وَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الشَّكَّ مَا يَقَابِلُ الْيَقِينَ بَلْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ مِنَ الْعِبَارَةِ الْمَزْبُورَةُ الظَّنَّ الْقَوِيَّ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَغَلْبَةِ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ عَلَى الطَّرْفِ الرَّاجِحِ كَمَا لَا يَخْفَى وَ كَيْفَ كَانَ فَهَذِهِ الْعِبَارَةُ يَرَادُ مِنْهَا مطلق الظَّنَّ مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ خَالٍ عَنِ سُوءِ التَّعْبِيرِ بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مَا اشْتَهَرَ بَيْنَهُمْ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنِ الظَّنِّ الْقَوِيَّ بِالظَّنِّ الْغَالِبِ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّ الْغَالِبَ إِذَا كَانَ صِفَةً لِلظَّنِّ فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْهُ الظَّنَّ الَّذِي هُوَ غَالِبٌ عَلَى الطَّرْفِ الْآخَرَ وَ هَذَا لَا يَفِيدُ إِلَّا مطلق الظَّنَّ لِأَنَّ مطلق الظَّنَّ غَالِبٌ عَلَى الطَّرْفِ الْآخَرَ فَلَا يَنْبَغِي الْإِشْكَالُ وَ التَّأَمُّلُ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مطلق الظَّنَّ وَ أَوَّلُ دَرَجَتِهِ حُجَّةٌ عِنْدَهُمْ لَكِنْ يَظْهَرُ مِنَ الْوَسَائِلِ اعْتِبَارُ الظَّنِّ الْقَوِيَّ حَيْثُ قَالَ بَابُ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ عِنْدَ الشَّكِّ إِلَى آخِرِهِ

### وَأَمَّا الدَّيْلُ عَلَى اعْتِبَارِهِ فِي الْمَقَامِ أُمُورٌ

#### الأوّل الإجماع المنقول

عَنِ الْخِلَافِ وَ الْغَنِيَّةِ وَ الذِّكْرَى وَ الْمَصَابِيحِ وَ غَيْرِهَا الْمَعْتَضِدُ بِالشَّهْرَةِ الْمُحْضِيَّةِ لَمْ يَكُنْ عَدَمُ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ فِي الرِّيَاضِ بِلَا خِلَافٍ أَجَدَهُ بَلْ بِالْإِجْمَاعِ صَرَّحَ جَمَاعَةٌ وَ فِي الْجَوَاهِرِ لَا خِلَافَ مَعْتَدٌ بِهِ أَجَدَهُ وَ فِي الْمُسْتَنْدِ بِلَا خِلَافٍ يَوْجَدُ بَلْ يُمْكِنُ بِمُلَاحَظَةٍ مَا ذَكَرَ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ الْمُحْضَلُ فِي الْمَسْأَلَةِ

#### الثانى العسر و الحرج

كَمَا قِيلَ لَكِنْ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنَّهُ دُونَ تَحْقِيقِهِ يَحْصُلُ الْكَثْرَةُ الْمَوْجِبَةُ لِعَدَمِ الْإِعْتِبَارِ بِالشَّكِّ إِذْ لَا يَخْفَى أَنَّ كَثْرَةَ الشَّكِّ الَّذِي لَا حُكْمَ لَهُ مَرْتَبَتُهَا قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْحَرْجِ وَ الْمَشَقَّةِ فَالْتِمَسْكَ بِالْحَرْجِ فِي الْمَقَامِ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ أَصْلًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَيْضًا

#### الثالث النبوى العامى

إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي الصِّيَلَةِ فَلْيَنْظُرْ أُخْرَى ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ فليبين عليه و ضعفه منجبر بالشهرة و الإجماع و دلالاته واضحة فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأُخْرَى هُوَ الطَّرْفُ الرَّاجِحُ فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الصَّوَابِ هُوَ الْوَاقِعُ مِنَ الْفِعْلِ وَ التَّرْكَ مِثْلًا وَ مَا هُوَ أُخْرَى إِلَيْهِ هُوَ الطَّرْفُ الْمَظْنُونُ

#### الرابع النبوى الآخر

إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي الصِّيَلَةِ فَلْيَتَحَرَّى الصَّوَابَ وَ يُمْكِنُ الْخُدْشَةُ فِي دِلَالَتِهِ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّحَرِّيِّ لَا يَوْجِبُ الْعَمَلَ بِالظَّنِّ الْحَاصِلِ مِنْهُ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ وَجُوبَ طَلْبِ الْحَقِّ فَإِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ بِهِ عَمَلٌ وَ إِلَّا تَوَقَّفَ فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّحَرِّيِّ طَلْبَ الْحَرَى فَالرَّوَايَةُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّرْوَى عِنْدَ الشَّكِّ هَذَا وَ لَكِنْ ظَاهِرُ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنْ مِثْلِ الْعِبَارَةِ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ بَلْ يَسْتَفَادُ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ فِي بَابِ الْقَبْلَةِ مِنَ الْأَمْرِ بِالتَّحَرِّيِّ وَ فَهَمُوا أَنَّهُ الْاجْتِهَادُ وَ الظَّنُّ وَ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ التَّحَرِّيُّ وَ التَّوَخُّيُّ الْقَصْدُ وَ الْاجْتِهَادُ فِي الطَّلْبِ وَ الْعَزْمُ عَلَى تَخْصِيصِ الشَّيْءِ بِالْفِعْلِ وَ الْقَوْلُ مِنْهُ الْحَدِيثُ وَ لَا تَتَحَرَّوْا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ غُرُوبِهَا أَى لَا تَقْصِدُوا بِهَا ذَلِكَ وَ فِي الْخَبَرِ تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ

الآخر أى تعمدوا طلبها فيها و فى الحديث من تحزى القصد خفت عليه المؤن أى من طلب القصد فى الأمور كان كذلك و فيه التحزى يجزى عند الضرورة أى طلب ما هو الأخرى فى الاستعمال فى غالب الظن انتهى ثم لا يخفى أنه يستفاد منه أن التحزى بمعنى الطلب و القصد كما صرح به و يمكن أن يقال إنه إذا ذكر متعلقه كما إذا قيل فليتحرى الصواب فهو بمعنى الطلب و القصد و الاجتهاد و الظاهر أنه من باب انسلاخ المعنى المادى حينئذ و إذا لم يذكر كما إذا قيل فليتحرى فيكون المراد فيطلب الحرى و ليس لازم ذلك و جوب العمل بالظن لأنه ليس المراد طلب الأخرى بل طلب الحرى فتدبر مع أنه لو كان المراد طلب الأخرى لم يستلزم جواز العمل مع الظن هذا و لكنك عرفت أن العلماء فهموا منه ذلك

### الخامس الأخبار المستفيضة الدالة على ذلك

و لا بأس بذكر جميع ما ورد منها فى هذا الباب و التكلم فيها فمنها موثقة أبى العباس البقباق عن الصادق ع إذا لم تدر ثلاثا صلّيت أو أربعا و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث و إن وقع رأيك على الأربع فسلم و انصرف و إن اعتدل وهمك فانصرف و صلّ ركعتين و أنت جالس و دلالة هذا الخبر واضحة إذا كان المراد من رأى الظن و ما يشمله إذ الحكم بالاحتياط فى صورة الاعتدال دون عدّ دليل على اعتبار الظن لكنه مخصوص بالشك بين الثلاث و الأربع و لا ينفى سجدتى السهو أيضا صريحا و لا يشمل الظن الابتدائى أيضا بل الظاهر منه الظن المسبوق بالشك و يمكن أن يقال إن رأى إذا كان أعمّ من الظن و العلم فيقتيد الخبر بالأخبار الدالة على وجوب البناء فى صورة على الأ-كثر فى صور الشك المراد منه عدم الدراية أعمّ من الشك و الظن فتدبر فإن الأمر بالعكس و منها موثقة إسحاق بن عمار قال أبو عبد الله ع إذا ذهب وهمك إلى التمام أبدا فى كلّ صلاة فاسجد سجدتين بغير ركوع أفهمت قلت نعم و هذا الخبر ظاهر فى المطلوب بل يستفاد منه حجّية الظن فى الأوليين أيضا فإن المراد من التمام الطرف الأ-كثر يعنى إذا دار الأمر بين إتيان ركعة و تركها و ذهب وهمك إلى التمام أى الإتيان فاسجد و يحتمل أن يكون المراد إذا ذهب وهمك إلى تمام الصلاة فيكون مخصوصا بما إذا كان بعد الفراغ و لا يثمر فى المقام حينئذ و على الأوّل فلا يشمل صورة الظن بالأقلّ و لا-الظن بالأزيد من العدد المعتبر و مع ذلك أوجب سجدتى السهو أيضا و يمكن أن يقال إن المراد من الوهم مجرد الاحتمال لا الظن كما هو المعنى المعروف فإنّ معناه المعروف ما يقع فى خاطر و هو صادق على الشك أيضا قال فى المجمع الوهم السهو و منه الحديث فرض الله على العباد عشر ركعات و فيهن القراءة و ليس فيهن الوهم إلى أن قال و الوهم ما يقع فى خاطر يقال و همت الشىء أهمه و هما من باب ضرب أى وقع فى خلدى و أوهم فى صلاته أسقط منها شيئا و وهم يوهم و هما بالحركة إذا غلط و همت فى الحساب بالكسر أى غلطت فيه و سهوت و همت فى الشىء أهم و هما إذا ذهب وهمك إليه و أنت تريد غيره انتهى فدعوى أن المراد خصوص الظن يمكن منعها و يؤيد ذلك التعبير باعتدال الوهم فى جملة من الأخبار منها الخبر السابق فيكون المراد من الخبر إذا احتملت أن يكون صلاتك تامة بعد الفراغ فلا شىء عليك إلّا سجدتى السهو و يمكن الخدشة فيه أيضا بأن المراد من الوهم العلم المسبوق بالتردد لكنه بعيد غايته

ص: ٥

ومنها خبر علي بن جعفر المروي عن كتابه عن أخيه موسى ع عن الرجل يسهو فيبني على ما ظنَّ كيف يصنع أ يفتتح الصلاة أم يقوم فيكبر و يقرأ و هل عليه أذان و إقامة و إن كان قد سها في الركعتين الأخراوين و قد فرغ من قراءته هل عليه أن يسبح أو يكبر قال يبنى على ما صلى إن كان قد فرغ من القراءة فليس عليه قراءة و ليس عليه أذان و لا إقامة و لا سهو عليه و هذا الخبر ذكره صاحب الوسائل في عداد أخبار حجية الظن مع أنه مروي عن قرب الإسناد بدل قوله فيبني على ما ظنَّ فيبني على ما صلى مع اختلاف في المتن بالنسبة إلى الفقرات الأخيرة و مع ذلك مضطرب المعنى بل مجمل المراد كما لا يخفى مع أنه يحتمل أن يكون المراد أنه يسهو بمعنى يسقط شيئاً فيبني على ما أسقط يعني يأت بالصلاة ناقصة كيف يصنع و ليس المراد أنه يشك ثم يظن و منها مرسله جميل عن أبي عبد الله ع قال في من لا يدرى أ ثلاثاً صلى أم أربعاً و وهمه في ذلك سواء قال فقال ع إذا اعتدل الوهم في الثلاث و الأربع فهو بالخيار إن شاء صلى ركعة و هو قائم و إن شاء صلى ركعتين و أربع سجعات و هو جالس و دلالة على حجية الظن بالمفهوم و تعليق حكم البناء على الأكثر و صلاة الاحتياط باعتدال الوهم و دعوى كون الاعتدال في مقابل حصول العلم كما ترى لكن هذا الخبر مختص بالثلاث و الأربع و منها صحيحة ابن أبي العلاء عن أبي عبد الله ع قال إن استوى وهمه في الثلاث و الأربع سلم و صلى ركعتين و أربع سجعات بفتح الكتاب و هو جالس يقصر في التشهد و دلالة أيضاً بالمفهوم كالسابق إلا أنه أظهر في التقييد لكون التقييد بالاستواء في كلام الإمام ع ابتداء بخلاف السابق لأنه لما كان السؤال عن صورة الاستواء فيحتمل أن يكون الإمام ع ذكر ما فرضه من حيث إنه فرض من الفروض لا من باب التقييد و هو أيضاً خاص بالمورد السابق و منها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله ع قال إذا كنت لا تدري ثلاثاً صليت أم أربعاً و لم يذهب وهمك إلى شيء فسلم ثم صل ركعتين و أنت جالس تقرأ فيهما بأم الكتاب و إن ذهب وهمك إلى الثلاث فقم فصل الركعة الرابعة و لا تسجد سجدة السهو فإن ذهب وهمك إلى الأربع فتشهد و سلم ثم اسجد سجدة السهو و دلالتها أدون من السابق من جهة و أظهر من جهة أما الأظهرية فللتصريح بالمطلب منطوقاً و أما الأدوية فمن جهة احتمال كون المراد من ذهب الوهم حصول العلم إلا أنه لما أثبت سجدة السهو في صورة ذهب الوهم إلى الأكثر دون الأقل يمكن دعوى ظهوره في الظن لأنه إذا كان المراد حصول العلم لا معنى لإثبات سجدة السهو إلا أن يقال إنهما من جهة مجرد السهو أولاً و إن حصل العلم بعد إلا أنه على هذا ناسب إثباتهما في الصورتين ثم إثبات سجدة السهو مناسب لمذهب الصدوقين إلا أن يحمل على الاستحباب كما سنذكره ثم إنه أيضاً مختص بالمورد السابق و منها صحيحة أخرى للحلبي عن أبي عبد الله ع أنه قال إذا لم تدر اثنتين صليت أم أربعاً و لم يذهب إلى شيء فتشهد و سلم ثم صل ركعتين و أربع سجعات تقرأ فيهما بأم الكتاب ثم تشهد و تسلم فإن كنت إنما صليت ركعتين كانتا هاتان تمام الأربع و إن كنت صليت أربعاً كانتا هاتان نافلة و دلالتها أيضاً بالمفهوم و يمكن الخدشة فيها بما سبق من الحمل على صورة العلم و منها صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ع إنما السهو بين الثلاث و الأربع و في الاثنين و الأربع بتلك المنزلة و من سها فلم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً و اعتدل شكه قال يقوم فيتم ثم يجلس فيتشهد و يسلم و يصلي ركعتين و أربع سجعات و هو جالس فإن كان أكثر وهمه إلى الأربع تشهد و سلم ثم قرأ فاتحة الكتاب و ركع و سجد ثم قرأ و سجد سجدة و تشهد و سلم و إن كان أكثر وهمه إلى الاثنين نهض و صلى ركعتين و تشهد و سلم و هذه الرواية مخالفة للمشهور لأنها أثبتت صلاة الاحتياط صريحاً في ظن الأكثر و احتمالاً في ظن الأقل بناء على كون المراد من قوله ع نهض صلاة الاحتياط لكنها صريحة في الظن للتعبير بالأكثر ثم إن مقتضى سوقها كون الفقرة الأخيرة أيضاً

تمتة للفرض المذكور و هو الشك بين الثلاث و الأربع لكنها ذكرت شكاً من الصورة المذكورة و شكا من الشك بين الاثنين و الأربع و يمكن أن يقال إن المراد من الفقرة الأخيرة كون صلاة ركعتين تمتة لا صلاة الاحتياط و يحمل صلاة الاحتياط في الفقرة الأولى على الاستحباب و إلا فيكون دليلاً لمذهب الصدوق بناء على كون ذكره ذلك في الشك بين الاثنين و الثلاث من باب المثال و منها موثقة أبي بصير قال سألت عن رجل فلم يدر أ في الثالثة هو أم في الرابعة قال فما ذهب وهمه إليه إن رأى أنه في الثالثة و في قلبه و



في الرابعة شيء سلم بينه وبين نفسه ثم صلى ركعتين يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب و ظاهر صدر هذه الموثقة حجية الظن إن حملنا الوهم على الظن إلا أن ظاهر ذيلها عدمها لأن الظاهر أن المراد من قوله و في قلبه من الرابعة شيء مجرد الاحتمال بأن يكون الظن مع الثلاث و مع ذلك حكم بالبناء على الأكثر فيكشف عن أن المراد من ذهاب الوهم أيضا في الصيدير هو حصول العلم بل يكون شاهدا على ذلك في بقية الأخبار و منها مرسل المقنع عن أبي بصير أنه روى في من لم يدر ثلاثا صلى أم أربعا إن كان ذهب وهمك إلى الرابعة فصل ركعتين و أربع سجعات جالسا فإن كنت صليت ثلاثا كانتا هاتان تمام صلاتك و إن كنت صليت أربعا كانتا هاتان نافله لك و هذا الخبر أيضا مخالف للمشهور و المراد من ذهاب الوهم فيه ليس حصول العلم قطعا و إلا فلا معنى لصلاة الاحتياط بل هو الظن أو الاحتمال و يمكن على الأول حملة على الاستحباب و منها مرسل آخر للمقنع عن محمد بن مسلم أنه روى إن ذهب وهمك إلى الثالثة فصل ركعتين و اسجد سجدة السهو بغير قراءة و إن اعتدل وهمك فأنت بالخيار إن شئت صليت ركعة من قيام و إلا ركعتين من جلوس و إن ذهب وهمك مرة إلى ثلاث و مرة إلى أربع فتشهد و سلم و صل ركعتين و أربع سجعات و أنت قاعد تقرأ فيهما بأم القرآن و الظاهر أن المراد من قوله إن ذهب وهمك إلى الثالثة فصل أنه يصلي ركعتين بعد إتمام الصلاة فيكون مخالفا للمشهور في إثبات صلاة الاحتياط مع العمل بالظن و يمكن أن يكون المراد البناء على الأربع و إن ذهب الوهم إلى الثالثة فيكون أيضا مخالفا للمشهور في عدم العمل بالظن و على أي حال المراد منه حصول الظن لا العلم و إلا فلا معنى لصلاة الاحتياط و لا الاحتمال المتساوي و إنما لم يكن فرق بينه و بين الفقرة الثانية و المراد من الفقرة الأخيرة أيضا حصول الظن إنما أنه تارة يظن الأقل و تارة يظن الأكثر و الظاهر

ص: ٦

أن حكمه حكم الشكّ إلا أنه عین فيه صلاة ركعتين جالسا دون التخيير و هذا الخبر و السابق يدلّان على أن المراد من ذهاب الوهم في الأخبار ليس حصول العلم و لا الاحتمال المجرد عكس سابقهما فتدبرّ و منها مرسله أخرى لجميل عن أبي عبد الله ع قال في رجل لم يدر اثنتين صلّى أم أربعاً و وهمه يذهب إلى الأربع أو إلى الركعتين فقال يصلّى ركعتين و أربع سجّادات و قال إن ذهب و همك إلى ركعتين و أربع و هو سواء و ليس الوهم في هذا الموضوع مثله في الثلاث و الأربع و الظاهر أنه سقط من فقرته الأخيرة شيء و ظاهر الفقرة الأولى أنه مرّة يظنّ الأربع و مرّة يظنّ الاثنتين و حكم بالبناء على الأكثر على التقديرين إن كان المراد من صلاة ركعتين صلاة الاحتياط و بالبناء على الأقل إن كان المراد الركعتان الموصولتان و كيف كان فهو مخالف للمشهور و ذيله أيضا مناف لما مرّ من صحیحته محمد بن مسلم من أن الاثنتين و الأربع بمنزلة الثلاث و الأربع هذه جملة من الأخبار الواردة في المضمّار و قد عرفت دلالة جملة منها على مذهب المشهور من العمل على الظنّ من دون صلاة الاحتياط و لا سجود السهو و البعض الآخر إمّا محمول على الاستحباب أو مطروح في مقابلة تلك مع كونها موافقة للمشهور المدعى عليه الإجماع في كلام جماعة فلا ينبغي الإشكال في كون الحقّ مع المشهور في الجملة بل مطلقا لأنّ الأخبار و إن لم يشمل غير الشكّ بين الثلاث و الأربع و الاثنتين و الأربع إلا أنه يتم في البواقي من الصور المنصوصة في الشكوك بالإجماع المركّب مضافا إلى الإجماعات المنقولة و النبوى و خصوص مورد إسحاق بن عمّار المتقدمة بناء على دلالتها على حجّية الظنّ و إن عرفت الخدشة فيها و أمّا الظنّ المتعلق بأزيد من الأربع و بعبارة أخرى الصور غير المنصوصة فيشكل الحال فيها و إن ذكر جماعة حجّية الظنّ فيها أيضا و ادعى بعضهم الإجماع المركّب إمّا أنه يمكن منعه لاختصاص كلمات جملة من العلماء بالشكوك المنصوصة لأنهم بعد ذكرهم تلك الصور يقولون لو غلب على ظنّه أحد طرفي ما شكّ فيه بنى على الظنّ فتدبرّ ثمّ لو فرضنا التعميم فيشكل ما ذكره من إجراء جميع آثار العلم على الظنّ حتى إن من ظنّ الخمس يحكم بأنّه زاد ركعة فإن جلس عقيب الرابعة كان حكمه كمن زاد خامسة يقينا فتدبرّ فرع لو شكّ بين الاثنتين و الثلاث و الأربع ثم ظنّ عدم الأربع فهل هذا حكمه حكم الشكّ بين الاثنتين و الثلاث كما لو علم عدم الأربع أو لا يمكن الثاني لعدم شمول الأخبار له و يمكن الأوّل لأنّه لا فرق على الظاهر عندهم بين الظنّ بالوجود و العدم ففي المفروض يظنّ عدم الأربع أو نقول لا فرق بين الظنّ التفصيلي و الإجمالي و في المقام يرجع الأمر إلى الظنّ الإجمالي بين الاثنتين و الثلاث فتدبرّ

## المقام الثاني في الظنّ المتعلق بالثنائية و الثلاثية و الأوليين من الرباعية

إشارة

و المشهور بينهم على الظاهر المصرّح به في كلمات جماعة كونه حجّة سواء كان بدويا أو بعد التروى بل عن بعضهم نفى الخلاف كما في الجواهر و في الرياض عليه أكثر علمائنا على الظاهر المصرّح به في جملة من العبارات بل قيل إنّه إجماع و عن الذكري نسبته إلى الأصحاب عدا ابن إدريس و عن الدرّة النسبة أن شيخنا قال إنّ العمل على الظنّ في الرباعية و غيرها من الأفعال أو الرّكعات مما لا خلاف فيه إلا من ابن إدريس و عن بعض حواشي الألفية أن أصحابنا مجمعون على اعتباره في عدد الصّلاة و أعمالها و عن الغنية الإجماع عليه و حكى جماعة عن الحلّي عدم الاعتبار و الحكم بالطلاق مع عدم العلم و كذا حكى عن ظاهر مقنعة و النهاية و المبسوط و الخلاف و الإنتصار و المختصر النافع و المعبر و التذكرة و المنتهى لأنهم ذكروا وجوب الإعادة في الشكّ في عدد الصّبح و المغرب و عدد الرّكعات و الأولتين من غير تفصيل بين الشكّ و الظنّ ثم ذكروا أحكام الشكّ في الأخيرتين مفصلين بين الظنّ و غيره و ربّما يستظهر بين الحلّي تفصيل و هو الفرق بين الظنّ البدوي فحجّة و المسبوق بالشكّ فمبطل لقوله إن كل سهو يعرض و الظنّ غالب فيه بشيء فالعمل بما غلب عليه الظنّ و إنّما يحتاج إلى تفصيل أحكام السهو عند اعتدال الظنّ و تساويه ثم قال و السهو



المعتدل فیہ الظنّ علی ضرور سته فأولها ما یجب فیہ إعادة الصّلاة علی کل حال و عدّ منه السّهو فی الأولیین و المغرب و الغداة إلى أنّ قال و ثالثها ما یجب فیہ العمل علی غالب الظنّ و عدّ منه الشکوک المتعلّق بالأخیرتین فإن مقتضى الجمع بین کلامیه ما ذکر من التفصیل فی الحقیقة لیس مخالفا فی المسألة و إنّما خلافه فی مسألة أخرى و هی أنّه هل یبطل الصّلاة بمجرد الشک فی الثنائیة و الثلاثیة و الأولیین أولا بل إنّما تبطل إذا لم یحصل علم أو ظن بعد التروی بل ربّما یقال إن غیره من المذكورین أيضا لیسوا مخالفین بل مرادهم من الشکّ ما تساوی طرفاه لأنّه المعنی المعروف بین العلماء و إن لم یکن كذلك بالنسبة إلى اللّغة بل الأخبار أيضا و یؤید ذلك أنّ الشیخ فی المبسوط بعد أنّ ذکر أحكام الشکّ قال فإن غلب فی ظنه أحدهما عمل علیه لأن غلبه الظنّ فی جمیع أحكام السّهو هو تقوم مقام العلم علی سواء و الفاضل فی المنتهی أيضا علل اعتباره بالنبوی المذكور سابقا و قد عرفت أنّه عام للمقام أيضا فیکشف ذلك عن قوله بعموم الحجّیة و حیثئذ یكون کلامهم ساکتا عن حکم الظنّ بالنسبة إلى هذا المقام و وجه اختصاصهم ذکره بالأخیرتین لیس عدم حجّیته فی غیرهما بل من جهة تعرض الأخبار له فیهما دون الأولیین و الثنائیة و الثلاثیة أو من جهة الرد علی بعض العامّة القائلین بعدم حجّیته فی الأخیرتین أو من جهة أنّ مذهبهم بطلان الصّلاة بمجرد الشکّ هناك كما احتمل فی کلام ابن إدريس و غرضهم الظنّ المسبوق بالشکّ دون الظنّ البدوی و الإنصاف أنّ کلماتهم ظاهرة فی المخالفة فی المقام و أنّ مرادهم من الشکّ المعنی اللّغوی و هو قابل الیقین و إن كانوا كثيرا ما یطلقونه علی المتساوی طرفاه خصوصا العلامة و من قارب عصره إلّا أنّهم كثيرا ما یطلقونه علی هذا المعنی أعنی اللّغوی أيضا کمسألة الطهارة و الحدث و نحوها و دعوی أنّ إرادة ما خالف الیقین مع أنّ اصطلاحهم فیہ هو المتساوی الطرفین تدلیس كما ترى خصوصا مع ظهور کلماتهم بقرینه التفصیل فی الأخیرتین فی ما ذکرنا و استظهار إرادة المتساوی طرفاه من تعلیل المبسوط فی محلّ المنع کیف و التعلیل بالأعم من المدعی کثیر فی کلماتهم و کذا استدلال العلّامة بالنبوی و کیف کان فعن والد الصدوق

ص: ٧

التفصيل في المسألة بين الظن الأول والثاني وقال في المستند القول بعدم مساواة غير الأخيرتين لهما في ذلك الحكم بل بطلان الصلاة في غيرهما قوى جدا كما عن الحلّي إلى أن قال واختاره بعض مشايخنا المتأخرين و ظاهر الأردبيلي وخيره والكفاية التردد و في الرياض الميل إلى عدم الحجية و كيف كان فعن والد الصدوق التفصيل في المسألة بين الظن الأول والثاني والثالث فحكم بالإعادة في الأول ثم لو ظن ثانيا يعمل بالظن كما في الرضوى و إن شككت في الركعة الأولى و الثانية فأعد صلاتك و إن شككت مرة أخرى فيهما و كان أكثر وهمك إلى الثانية فابن عليها و اجعلها ثانية فإذا سلمت صليت ركعتين من قعود بأم الكتاب و إن ذهب وهمك إلى الأولى جعلتها الأولى و تشهدت في كل ركعة فإن استيقنت بعد ما سلمت أن التي بنيت عليها واحدة كانت ثانية و زدت في صلاتك ركعة لم يكن عليك شيء لأن التشهد حائل بين الرابعة والخامسة و إن اعتدل وهمك فأنت بالخيار إن شئت صليت ركعتين من قيام إلا ركعتين و أنت جالس قيل و هو موافق للحكمين عن أبي حنيفة

### و لنذكر أدلة القول المشهور

فنقول استدلووا عليه بأمور الأول الإجماع المنقول عن بعض الحواشي على الألفية و عن الغنية المعتضدين بالشهرة و ما ذكر من نفى الخلاف و غيره و أنت خبير بما فيه الثاني أن في ترك العمل به عسر و حرج و فيه أيضا ما لا يخفى إذ مع كثرة الشك التي تتحقق قبل أن يتحقق العسر يرتفع حكم الشك فلا حرج فيه الثالث النويان السابقان و ضعفهما منجر بالعمل و قد عرفت عدم دلالة أحدهما على العمل بالظن و أما الآخر فإنا و إن قلنا سابقا إنه ظاهر فيه إلا أنه يمكن الخدشة فيه باحتمال أن يكون المراد الأخذ بما هو الأخرى من حيث الصحة و الفساد فيكون مساوقا لما ورد في كثير الشك من أنه يبني على الإتيان في ما لو شك في إتيان أحد الأجزاء أو الركعات و العدم في ما كان الإتيان به موجبا لبطلان مع أن جبره في المقام ممنوع و مجرد مطابقة العمل معه لا يستلزم الجبر إذ لا بد من الاستناد و هو من المشهور غير معلوم مع أنه معارض بما سيجيء الزابع موثقة إسحاق بن عمار إذا ذهب وهمك إلى التمام أبدأ في كل صلاة فاسجد سجدتين بغير ركوع أفهمت قلت نعم و فيه أنه محتمل لأمر أحدها أن يكون المراد إذا ظننت إتيان ما شككت فيه فاسجد سجدتين فيكون المراد من التمام الطرف الزائد من طرفي الشك و هذا الاحتمال بعيد و مقتضاه حجية الظن إذا تعلق بالأكثر دون الأقل الثاني أن يكون المراد من التمام واقع الأمر من الأقل و الأكثر يعني إذا ظننت أحد الطرفين و هذا أيضا بعيد الثالث أن يكون المراد إذا ذهب وهمك إلى كون صلاتك تامة فاسجد فيكون مخصوصا بما بعد الفراغ و حينئذ فيكون المراد من ذهاب الوهم مجرد الاحتمال و لا يكون دليلا على المقام قال في المستند في مقام الجواب عن الموثقة وهم التمام لا يكون إلا مع الفراغ و لا اعتبار بشك و لا ظن حينئذ أصلا الزابع و هو أظهر الاحتمالات أن يكون المراد الظن بعدم خلل في الصلاة فعلا في ما لو كان الفعل مخللا أو تركا في ما لو كان الترك مخللا- و حينئذ فيكون ظاهرا في غير المقام أيضا إذ يكون ظاهرا في ما لو تجاوز محل المشكوك فتدبر و على فرض ظهوره في المقام معارض بما سيجيء مع أن كونه مفيدا للعموم أول الكلام الخامس خبر علي بن جعفر المروي في كتابه عن أخيه ع عن الرجل يسهو فيبني على ما ظن إلى آخر ما مرّ حيث إنه مطلق مع أنه ظاهر في أن حجية الظن كان معروفا بينهم مسلما و قرره أخوه على هذه المسلمية و فيه ما عرفت من أن الخبر روى في قرب الإسناد و بدل قوله ما ظن ما صلى مع اختلاف في المتن في الفقرات الأخر أيضا مع أنه محتمل لما ذكرنا سابقا و معه لا يكون ظاهرا مع أنه مضطرب المتن غير مفهوم المراد فتدبر السادس الأخبار الواردة في رجوع كل من الإمام و المأموم إلى الآخر مطلقا و فيه أنها مخصوصة بموردها السابع ما ورد من الأخبار في حفظ عدد الصلاة بالحصى و الخاتم و نحو ذلك و فيه مع أنها خاصة بموردها أنها لا دلالة فيها على حجية الظن الثامن صحيحة صفوان عن أبي الحسن عليه السلام إذا لم تدرك صليت و لم يقع وهمك على شيء فأعد إذ المراد من عدم الدراية أما ما فرضه الفقهاء من كون أطراف شكك كثيرة بحيث يصدق أنه لا يدري كم صلى كما هو الظاهر من إطلاق الحكم بالإعادة إذ

على هذا الوجه يمكن الحكم بالإعادة كما ذكره الفقهاء و يدلّ عليه جملة من الأخبار الأخر و أمّا كل واحد من صور الشك الثنائي و الثلاثي و غيرهما إلّا أنّه على هذا لا بد من إخراج الشكوك المتعلقة بالأخيرتين مما هي منصوصة و صحيحة و على أي حال يدل بالمفهوم على أنّه إذا وقع وهمه على شيء لا- يجب الإعادة و على الأول يكون منطبقاً على بعض المقام و يكون خاصاً به و يتم في الباقي بعدم القول بالفصل و على الثاني يشملها بعمومه لأنّه يشمل الأوليين و الأخيرتين و ما قلنا فكون المفهوم خاصاً على الأول أمّا يتم إذا جعلنا المفهوم من باب مفهوم القيد و إلّا فيكون عاماً كما لا يخفى هذا و يمكن أن يقال على الوجه الثاني أيضاً مفهومه خاص بالأوليين إذ منطوقه لا- يمكن أن يشمل الأخيرتين لعدم الحكم بالبطلان مع اعتدال الوهم فيهما فيكون مفهومه أيضاً كذلك إذ هو تابع للمنطوق و عليه يكون

موافقاً للمدعى و لا يحتاج إلى الإجماع المركب أيضاً إلا أن يقال إن الخبر مع قطع النظر عن أخبار البناء على الأكثر شامل للأوليين و الأخيرتين و الأزید و بعبارة أخرى يشمل الشكوك المتعلقة بالأخيرتين الغير المنصوصة مما نحكم فيها و الأخيرتين و الأزید و بعبارة أخرى يشمل الشكوك المتعلقة بالأخيرتين الغير المنصوصة مما نحكم فيها بالبطلان غاية الأمر أنّ المنطوق قد خصص بالنسبة إلى الشكوك المنصوصة و أمّا غيرها فبإقية تحته و مقتضاه الحكم بالبطلان فيها فمفهومه حينئذ يصير أعمّ من الأوليين فيكون النسبة بينه و بين ما دلّ على البطلان مما سيجيء عموماً من وجه و يمكن تقديم تلك النصوص و تقييد هذا الخبر بغير الأوليين بالنسبة إلى المفهوم و لو جعلناه مفهوم قيد و لا يلزم كون التقييد لغوا بناء على هذا التقديم كما يظهر من صاحب المستند هذا و قد يستدلّ على المشهور بالاستقراء حيث إنّ الشارح جعل الظن في الأعداد بالنسبة إلى الأخيرتين حجة فيكون كذلك في الأوليين و فيه ما لا يخفى فإن الظن المتعلق بالأخيرتين مورد واحد و لا يتحقق

ص: ٨

به الاستقراء و الأولى أن يقرر بأنه يستفاد من الأخبار الواردة في الأخيرتين حسبما عرفت سابقا و أخبار رجوع كل من الإمام و المأموم إلى الآخر و أخبار الحصى و الخاتم و أخبار حفظ الغير عدد الصلوة حجة الظن كلية فتدبر و قد يستدل أيضا بأصالة الصحة و النهى عن إبطال العمل و عن تعوّد الخبيث و نحو ذلك و لا يخفى ما فيه و قد يستدل بمفهوم مثل قوله ع إذا شككت في الفجر فأعد بناء على المراد من الشك تساوى الطرفين فلا- يجب مع الظن بمقتضى المفهوم و فيه أولا- أنه لا- مفهوم له بل بيان لحكم موضوع من الموضوعات و ثانيا أن الشك خلاف اليقين و ثالثا ورد في جملة من الروايات التعبير بعدم الدراية الشاملة للظن و مقتضى القاعدة العمل به لأن المقام ليس من حمل المطلق على المقيد هذا

و أما حجة قول ابن إدريس فالأصل أعنى أصالة عدم اعتبار الظن و الإطلاقات و العمومات الدالة على البطلان بالشك و عدم الدراية و عدم تعرض الأخبار في المقام إلى ذهاب الوهم إلى أحد الطرفين على كثرتها مع كثرة ما ورد كذلك بالنسبة إلى الأخيرتين مضافا إلى خصوص ما دل على اعتبار الحفظ و الإثبات و الاستيقان بل يمكن أن يقال إن مثل قوله ع في رواية ابن مسلم في من لا يدرى واحدة صلى أو اثنتين يستقبل حتى يستيقنهما كالصريح في عدم اعتبار الظن بل هو خاص بالنسبة إلى ما تقدم من الأدلة على اعتباره في المقام فيقدم عليها بل و كذا أخبار الحفظ و الإثبات بناء على ظهورهما في العلم فلا يكون التعارض من قبيل العموم من وجه كما تخيله بعضهم أما بالنسبة إلى النبوى المتقدم و قوله ع إذا ذهب وهمك إلى التمام إلى آخره بناء على دلالة فواضح و أما بالنسبة إلى مفهوم صحيح صفوان فلما عرفت من أنه بناء على كونه من مفهوم الشرط عام و كذا بناء على مفهوم القيد إذا كان المراد من قوله ع لا يدرى كم صلى مجرد الشك و أما إذا كان المراد كثرة أطراف الشك فهو و إن كان نصا في حجة الظن في هذا الموضوع إلا أنه يمكن أن يقال الحدى لا- يدرى كم صلى من كثرة أطراف الشك أيضا يمكن أن يقال إنه أعم من أن يكون بعد إحراز الأولين أو قبلهما فتدبر هذا مع أن كون الزواية محتملة لمعنيين يكفي في عدم معارضته لما مر مع أن فرض خصوصيته مبنى على اعتبار مفهوم القيد و هو ممنوع و بالجملة فهذه الأخبار بعد ظهورها في اعتبار العلم و اليقين في الأوليين لا يكون معارضته مع ما سبق إلا بالعموم المطلق نعم النسبة بين ما دل على بطلان الصلوة بالشك أو عدم الدراية و بين ما سبق عموم من وجه هذا و ربما يستدل على المطلب أيضا بصحيفة زرارة كان الذى فرض الله على العباد من الصلوة عشرة ركعات و فيهن القراءة و ليس فيهن وهم إلى أن قال من شك في شىء الأوليين أعاد حتى يحفظ و يكون على يقين و من شك في الأخيرتين عمل بالوهم المؤيدة بالأخرى عشرة ركعات إلى أن قال لا يجوز فيهن الوهم و من وهم في شىء منهن استقبل الصلاة و يدعى أنهما خاصتان أيضا بالنسبة إلى ما سبق لقوله ع ليس فيهن وهم يعنى ظن و أنت خير بما فيه إذ المراد من الوهم إما الشك و البناء على الأكثر أو الأعم فإما لا يكون دليلا أو لا يكون خاصا نعم الأولى خاص بالنسبة إلى ذيلها من حيث اعتبار اليقين و الحفظ حسب ما عرفت و مما ذكرنا من خصوصية هذه الأخبار عرفت أنه لا وجه لما قيل من أن العلم و اليقين معتبران على وجه الطريقيه دون الموضوعية فيقوم الظن مقامهما و ذلك لأن دليل حجته حاكم على ما دل عليهما وجه الضعف أن ذلك إنما يكون إذا كان النسبة بين الدليلين عموما من وجه دون المطلق مع أن كون اليقين معتبرا على وجه الطريقيه ممنوع بل الظاهر أنه معتبر من حيث وصفه كما لا يخفى على من لاحظ الأخبار فراجع و تأمل فإن ظاهر قوله ع إذا حفظت الأوليين حفظت الصلوة و نحوها كون الحفظ و العلم موضوعا فإن قلت الغالب في العلم اعتباره على وجه الطريقيه قلت نعم لكن لا فيما علق حكم على العلم إذ العلم الطريقي لا يذكر في القضية بل يعلق الحكم على الواقع و يحكم العقل بوجود كون العلم طريقا و دعوى أن المراد من الحفظ و السلامة في الأخبار أنه لا بد من الإتيان بالركعتين و حفظهما بحسب الواقع و لا يقوم مقامهما غيرهما كما في الأخيرتين حيث إن صلاة الاحتياط قائمة مقامهما فليس الحكم معلقا على العلم بل الواقع و الغرض من هذه الأخبار أنه لا بد من تحققهما في الواقع و لم يجعل لهما بدل فلا دلالة فيها على عدم اعتبار الظن مدفوعه بأن ذلك عدول عن أصل الدلالة و الكلام في علاج التعارض بعد الاعتراف بدلالاتها على اعتبار العلم و الحاصل أنه إذا كان المراد من هذه الأخبار اعتبار العلم بالأوليين

فى صحه الصيلاه فنقول ظاهر ذلك كونه موضوعا لا طريقا هذا مع أنه يمكن أن يقال على فرض الطريقيه أيضا لا يقوم مقامه سائر الطرق و الأمارات و إن التعارض بين هذه الأخبار و ما دل على اعتبار الظن ليس على وجه الحكومه بيان ذلك أن العلم قد يكون طريقا عقليا إلى الواقع بمعنى أن الحكم معلق على

الواقع و المولى لم يتعرض لحال الطريق فحينئذ العقل يحكم لطريقيه العلم و إذا دل دليل على حجيئه ظن و ترتيب آثار الواقع على مؤداه يقوم مقام العلم و لا إشكال فيه و قد يكون طريقا عقليا لكن المشهور اعتبره طريقا إلى الواقع بمعنى أنه علق الحكم على الواقع لكن صرح بأنه لا يجوز الاكتفاء عن الواقع بالظن بل يجب تحصيل العلم به و حينئذ لا يمكن قيام غيره مقامه و قد يكون معتبرا على وجه الموضوعيه و إن شئت بيانا أوضح فنقول إن العلم المعتبر شرعا قد يكون جزء للموضوع و حينئذ لا يقوم مقامه غيره إلا على بعض الوجوه و قد يكون طريقا معتبرا شرعا و معنى اعتباره اشتراطه فى الاكتفاء بالواقع بحيث يثول الكلام إلى عدم كفايه غيره لا اعتباره بمعنى جعله حجه و وجوب العمل على طبقه فإنه مما لا يقبل الجعل إذا عرفت ذلك فنقول فى المقام يمكن أن يقال بل هو الظاهر أن الحكم معلق على الواقع بمعنى أن المكلف به الإتيان بالركعتين الأوليين تامتين فى الواقع و لا يكون العلم معتبرا فى صحتها الواقعيه فلو أتى بهما و كان شاكا لا يبطل صلاته بمجرد الشك لكن لا بد له فى مقام العمل من إحراز ذلك بمعنى أنه لا يجوز له فى مقام الامتثال الاكتفاء بغير العلم و العمل بالظن

ص: ٩

أو الأصول و إذا كان الأمر كذلك فإذا دل دليل على حجية الظن فإن كان خاصا بالأوليين كان معارضا لذلك بالتباين لا حاكما و إن كان عاما يخصه هذا الدليل إلا أن يكون هو أيضا عاما فيكونان من العامين المتعارضين و لا حكومة في البين لأنه يصير محصل دليل السّلامه حينئذ أنه يشترط في الأوليين العلم و لا يكفي الظن مثلا و محصل دليل حجية الظن أنه يكفي الظن في إحراز الواقع و من المعلوم أن بينهما التعارض لا الحكومة و السر في ذلك أن كلا منهما ناظر إلى اعتبار أمر في الطريق فالأول يقول يعتبر العلم فيه و الثاني يقول يكفي الظن نعم لو علق الحكم على الواقع و لم يعتبر فيه العلم أصلا لا- جزء للموضوع و لا- طريقا كان دليل حجية الظن حاكما و لعمري إن هذا واضح بعد هذا البيان ثم إنه ربما يورد على ما ذكرنا أولا من أن المقام ليس مقام الحكومة لأن دليل اعتبار العلم أخص من دليل حجية و الحكومة إنما هي في العامين من وجه بوجهين الأول أن النسبة بين الطرفين عموم من وجه و ذلك لأن دلالة الأخبار الدالة على اعتبار العلم في الأوليين إنما هي بالمفهوم لأن قوله ع إذا سلمت الأوليان سلمت الصّلاة مفهومه إذا لم يسلم أعمّ من أن يكون بنحو الظن أو الشك و الوهم مثلا و كذا قوله ع إذا حفظت و كذا قوله ع أعدت حتى تستيقن مفهومه ما لم تستيقن يجب الإعادة أعمّ من أن يكون ظانا أو شاكا أو محتملا مثلا و الجواب إنا نقول إن دلالتها ليست بمجرد المفهوم بل يمكن دعوى أنه يستفاد منها شرطية العلم في الصحة فالدلالة من جهة الاستفادة الشرطية و من المعلوم أنها حينئذ خاصة فتدبر الثاني أن الحاكم لما كان مفسرا لمدلول المحكوم فلا فرق بين أن يكون عاما أو خاصا مثلا إذا اعتبر أحد الدليلين اليقين و كان مفاد الآخر حجية الظن و أنه قائم مقام اليقين يكون الثاني حاكما على الأول و إن كان أعمّ منه لأنه يبين المراد من اليقين و أنه أعمّ من الحقيقي و القائم مقامه و الجواب أن جميع الحكومات ليس من هذا القبيل ففي المقام ليس دليل حجية الظن ناظرا إلى الدليل الآخر و أن المراد من اليقين فيه أعمّ من الظنّ بل غاية الأمر أن مفاده أن الظن طريق إلى إحراز الواقع فإذا كان الحكم معلقا على الواقع من غير اعتبار إحرازه بالعلم كان الأمر كما ذكر لكن المفروض أنه اعتبر في المقام أن يكون الطريق إلى الواقع خصوص اليقين و دليل اعتبار الظن لا يقول إنه يقين أو بمنزلة اليقين كما عرفت مثلا قوله ع إذا وقع وهمك إلى كذا فابن عليه ليس مفاده إلا إجراء حكم الواقع على مؤدى الوهم لا أنه بمنزلة اليقين فتدبر ثم ممّا ذكرنا من أخصية أدلة اعتبار العلم ظهر ضعف ما في الجواهر من ترجيح ما دل على اعتبار الظن بالشهرة و الإجماع المنقول المعتضد بالنسبة إلى الأصحاب و نفى الخلاف من غير ابن إدريس بدعوى أن النسبة بالعموم من وجه في بعضها مع أن بعض الآخر كاف في التخصيص بعد فرض تسليمه كما يظهر منه حيث قال و دعوى أن ما تقدم سابق مما دل على اعتبار الظن مطلق أو عام فيتخصص بما دل على اعتبار اليقين في الأولتين يدفعها مع أن التعارض في بعضها بالعموم من وجه و الترجيح في جانب ما دل على الظن قطعاً لما عرفت من فتوى المشهور و الإجماع المنقول المعتضد بالنسبة إلى الأصحاب و نفى الخلاف من غير ابن إدريس كما عرفت و غير ذلك مما تقدم بل و غيره من أصالة بالصحة و النهي عن إبطال العمل و عن تعوّد الخبيث و نحو ذلك أنه لا مقاومة له من وجوه بل بعض ما تقدم خاص أقوى من هذا الخاص من وجوه فلا ريب أن الأقوى المشهور انتهى و الظاهر أن مراده من ذلك الخاص مفهوم قوله ع إذا لم تدر كم صليت إلخ و قد عرفت أن خصوصيته مبنية على أحد الاحتمالات مع أنه على تقديره أيضا ممنوع فراجع و على فرضه فعدم المقاومة ممنوع بل الأمر بالعكس كما لا يخفى إذ لا ينبغي طرح هذه الأخبار الكثيرة الدالة على اعتبار الحفظ و السّلامه و الإثبات و اليقين و عدم دخول الوهم و غير ذلك بمثل هذا المفهوم الضعيف الممنوع خصوصيته و دعوى أن المراد من الحفظ و السّلامه و الدراية و نحوها ما يشمل الظن كما ترى مع أنها لا تجرى في مثل قوله ع أعدت حتى تستيقن إذ يبعد غاية

البعد أن يكون المراد من اليقين الأعم فظهر من ذلك أن الحق عدم اعتبار الظن في المقام وفاقا لما ذكر

## إشارة

وقد نسب اعتبار الظن فيها إلى المشهور جماعة و عن المحقق الثاني نفى الخلاف فيه و عن الدراية بعض حواشي الألفية الإجماع عليه كما عرفت من عبارتيهما المتقدمتين بل الظاهر من العبارة المحكية عن ابن إدريس سابقا أيضا حجيته فيها فإنه قال كل سهو يعرض و الظن غالب فيه بشيء فالعمل بما غلب عليه الظن و إنما يحتاج إلى تفصيل أحكام السهو عند اعتدال الظن و تساويه إلخ لكن ظاهر جماعة من القدماء ممن لم يذكر حكم الظن المتعلق بالأفعال كظاهر النافع عدم اعتباره و اختاره في المستند و هو الأقوى لعدم الدليل

## و احتج الأولون بوجوه

## الأول الإجماع المنقول

المعتضد بالشهرة المحصلة و نفى الخلاف المتقدم

## الثاني ما ذكره في حاشية المدارك

من أن الامتثال يتحقق بالظن و فيهما ما لا يخفى

## الثالث فحوى ما دل على اعتباره في الركعات

و ليس المراد مجرد الأولوية الظنية بل إما المراد منها القطعية أو مفهوم الموافقة كما يظهر من حاشية المدارك و قد تمسك بهذا الوجه جماعة منهم صاحب المدارك و سيد الرياض و فيه مع أنه أنما يتم كليا إذا قلنا باعتبار الظن حتى في الأوليين و إلا فيختص بأفعال الأخيرتين مع أن المدعى أعم و لذا فصل في الرياض و بنى الكلية على القولين أنه إن أريد الأولوية القطعية مع قطع النظر عن كونه مفهوما من اللفظ فهي ممنوعة كما لا يخفى و الظنية لا تفيد و إن أريد كونه مفهوما من اللفظ فهو أيضا ممنوع كما لا يخفى

## الرابع أنه لا يجتمع قبول الظن في نفس الركعة و عدم قبوله في نفس الجزء

قال في الجواهر و من هنا يمكن أن يرد على ابن إدريس بأنه يلزمه الاكتفاء بالظن بالركعة إذا اكتفى بالظن في الأفعال ضرورة كون ظن جميع الأفعال عين ظن الركعة اللهم إلا أن يلتزم عدم الاكتفاء بالظن لو اتفق في جميع الأفعال الركعة انتهى و حاصل هذا الوجه أن معنى حجية الظن في الركعة حجيته في كل من الأجزاء إذ الركعة ملفقة منها فجمعيتها فيها عين حجيتها فيها قال الوحيد البهبهاني في حاشية المدارك بعد ما استدل على المطلب بالفحوى و أيضا إذا صرح بكفاية الظن بتحقيق الركعة يكون كتصريحه قرينه واضحة على أن مراده من الركعة الركعة



ص: ١٠

المظنونة أى ما يكتفى فيه بالظن فيلزم من ذلك أن يكون أجزاء تلك الركعة ومنها الهيئة التركيبية إذ هي جزء منها مظنونة بذلك المعنى إذ لا معنى لكون الكل مظنوتيا و الجزء مقطوعا إلا أن يكون وقع في الجزء طلب سوى مطلوبيته في ضمن الكل فإن قلت غاية ما ثبت مما ذكرت أن المطلوب الركعة المظنونة في صورة خاصة لا مطلقا و هي ما إذا تعلق الظن بنفس الركعة أما إذا تعلق بجزئها خاصة فلا- بل المطلوب حينئذ الركعة المقطوع به أو ذلك لأن مقتضى ما دل على وجوب تحصيل اليقين بإتيانها مطلقا خرج منه الصورة الخاصة المذكورة و بقي الباقي تحت الإطلاق قلت قد عرفت من المفهوم الموافق الاكتفاء بالظن فيما إذا تعلق بالجزء خاصة بطريق أولى و لو ضايقنا عن ذلك نقول أقصى ما دل على وجوب تحصيل اليقين لعلّه محلّ تأمّل بعد ملاحظة أمور و هي أن المشهور جواز الاكتفاء بالظن بالركعة مطلقا أى سواء أمكن تحصيل البراءة اليقينية أم لا و سواء وقع الاهتمام التام في تحصيل اليقين و تحفظ النفس في الضبط أم لا كما هو ظاهر النص و الفتاوى و إن الركعة المطلوبة يكون على جزءين قطعي و ظني و يتخير المكلف بينهما مطلقا إلا إذا اتفق تعلق الظن بجزء منها فتعين حينئذ القطعي و لا يخفى أنه بعيد غاية البعد مع أن تحصيل القطع غير ممكن لأنه إن أتى بالمظنون يلزم زيادة جزء في الصلاة مع أن المطلوب عدم الزيادة في مثل الركوع و السجدين و غيرها و لو أبطل الصلاة و استأنف لم يكن المطلوب منه حينئذ خصوص القطعي بل يكون مخيرا انتهى قلت لا- يخفى ما في هذه الكلمات إمّا ما ذكر من أن معنى حجية الظن في الركعة حجيته في الأجزاء فهو ممنوع غاية المنع إذ غاية الأمر أن معنى ذلك حجية الظن المتعلقة بالأجزاء في ضمن الكل لا ما إذا كان بعضها مقطوعا و بعضها مظنونا بحيث لا يكون الظن إلا متعلقا بالأجزاء و لذا عدل عن هذا الوجه في جواب قوله فإن قلت و تمسك بالفحوى المتقدمة و كذا ص الجواهر أيضا عدل بقوله اللهم إلخ و بالجملة فلا وجه لهذا الاستدلال أصلا و أمّا ما ذكره من منع وجوب تحصيل اليقين الذي يمكن أن يجعل وجهها مستقلا في المسألة على حجية الظن فيه ما لا يخفى إذ العقل القطعي حاكم بوجوب تحصيل القطع بالامتنال بعد القطع بالتكليف و الشاهد الذي ذكره من عدم الفرق في حجية الظن المتعلقة بالركعة بين إمكان تحصيل القطع و عدم تحفظه و عدمه لا شهادة فيه على اعتبار الظن في الأفعال غايته أن الظن في الركعات حجة مطلقا و استبعاده الفرق استبعاد لغير البعيد ثم إن ما ذكره من أن المكلف مخير بين الركعة المقطوعة و المظنونة فيه ما لا يخفى إذ ليس هذا من التخيير في شيء بل هو مكلف بالقطع أولا و مع عدم إمكانه حين العمل يتعين العمل بالظن لا أنه مخير من الأول بينهما نعم غاية الأمر أنه لا يجب عليه بل لا يجوز إبطال الصلاة و الإتيان بالمقطوعة و لا يكون هذا تخيرا كما لا يخفى مع أنه على فرضه لا يثمر في حجية الظن في الأفعال و ما ذكره من أن تحصيل القطع غير ممكن إلى آخره فيه أيضا ما لا يخفى إذ مجرد احتمال الزيادة لا يضر بعد جريان الأصل و حصول القطع الظاهري مع أنه يمكن تحصيل القطع بإبطال الصلاة و الإعادة ثم لا يخفى أن هذا الوجه الذي استفيد من كلامه و قلنا أنه وجه مستقل من عدم الدليل على اعتبار تحصيل اليقين غير ما نقلنا عنه سابقا من دعوى صدق الامتنال بالظن و الفرق أن مبني هذا الوجه على منع وجوب تحصيل القطع بالامتنال و مبني السابق على دعوى صدقه على الظني و إن كان يعتبر القطع يعنى يعتبر القطع بالامتنال لكنه يحصل بالظن الإتيان فتدبر و كيف كان لا وجه للاعتناء بهذه الوجوه و لو في مقام التأييد و لعمري إن التشبث بأمثالها يوهن المطلب جدّا

### الخامس ما ذكره في المختلف في باب القضاء

من أن الصلاة عبادة كثيرة الأفعال و التروك فالمناسب لشرعها الاكتفاء بالظن مطلقا و إلا كانت معرضة للفساد بكل وهم و لعل المراد من ذلك التمسك بالعسر و الحرج لو لا حجية الظن و يمكن أن يريد غيره و فيه أنه إن أراد وجهها غير العسر فلا دليل على أن مجرد العرضة للفساد يقتضى حجية الظن مع أنه ممنوع إذ الغالب حصول القطع بالمطلب و على فرض الشك و للظن لا يتعين حجية الظن بل يكفى الرجوع إلى حكم الشك و إجراء حكمه على الظن أيضا كما هو الظاهر من أدلة الشك بعد التجاوز و قبله و بالجملة فمع



جعل الشارح حكماً للشك من البناء على الإتيان إذا كان بعد التجاوز فلا محذور وإن لم نقل بأعميته من الظن فضلاً عما لو قلنا بذلك وذلك لأن الغالب حصول الشك مع أن الظن إذا كان على وفق البطلان فالمحذور في حجته أشد وإن أراد من ذلك التمسك بالعسر والجرح كما عن الذكري أيضاً التمسك به حيث قال إن تحصيل اليقين عسر في كثير من الأحوال فاكتفى بالظن تحصيلاً للعسر ورفعاً للجرح والعسر و تمسك به أيضاً في حاشية المدارك ففيه ما أورده عليه في الرياض والمستند من أنه لا عسر إلا- مع الكثرة ومعها يرتفع حكم الشك قلت بل يصدق كثرة الشك قبل أن يصل إلى حد العسر والجرح لكن اعترض بعض الأفاضل على الرياض بأن الكثرة المرتفع معها حكم الشك هل الكثرة اللاحقة للإنسان من قبل الشيطان كما هو المصرح به في أخبار كثير الشك لا الكثرة العارضة لمتعارف الناس إذ لو بنى على عدم اعتبار الظن فلما يسلم إنسان من كثرة السهو التكاثر مظنوناته بالنسبة إلى ما مضى من أفعاله فإذا فرض إلحاق تلك الظنون بالشك كما هو الأصل فالمكلفون كلهم داخلون تحت كثير السهو والمفروض أنه لا سهو مع الكثرة فيلزم طرح أدلة الشكوك انتهى قلت نمنع تحقق الكثرة لمتعارف الناس بل الغالب حصول اليقين بالامتنال كما لا يخفى و مع فرضه أيضاً لا يلزم حجيه الظن غاية الأمر أن لا يدخل تحت أدلة كثير الشك لكنه يرجع إلى أدلة الشكوك و معه يرتفع الإشكال والعسر والجرح كما لا يخفى مع أن الظن قد يكون متعلقاً بترك ركن أو زيادته بعد تجاوز المحل فعلى حجته يلزم العسر والجرح بل من المعلوم إجراء حكم الشك عليه و عدم الاعتناء باحتمال عدم الإتيان سواء كان ظاناً أو شاكاً أو محتملاً إذا كان بعد تجاوز المحل أسهل من القول بحجته كما لا يخفى نعم لو كنا نحكم ببطلان الصيالة بمجرد الاحتمال كان الأمر كما ذكر فلا ينبغي الركون إلى أمثال هذه الأمور في مثل الأحكام الشرعية فإنها من قبيل الاشتباهات في الموضوعات لا الاختلافات في الأنظار بالنسبة إلى الأدلة فتدبر

**السادس ما تمسك به الوعيد في حاشية المدارك**

ص: ١١

من أخبار الرجوع إلى الإمام و المأموم و أخبار حفظ الصلاة بالحصى و الخاتم و بحفظ الغير و نحو ذلك و فيه ما عرفت سابقا

### السابع ما عنه أيضا من التمسك بالموثق

كالصحيح عن الصادق قال فيمن أهوى إلى السجود و شك في الركوع قال قد ركع بتقريب أن ظاهر البناء على الظن و ترجيحه على الأصل و هو قاعدة عدم تجاوز المحل و فيه ما لا يخفى لإمكان دعوى تجاوز المحل بالهوى للسجدة و إمكان حمله على كثير الشك مع أنه لا إشعار في الخبر بحجية الظن

### الثامن ما عنه أيضا من التمسك برواية إسحاق بن عمار

إذا ذهب وهمك إلى التمام أبدا في كل صلاة فاسجد سجدتين بغير الركوع و فيه ما عرفت من أن المراد منه الشك بعد النزاع فلا دخل له بالمقام مع أن فيه النظر من وجوه آخر

### التاسع ما ذكره بعض الفضلاء من دليل الإسناد

قال بعد الاعتراض على الرياض بما ذكر سابقا من رد العسر و الحرج و حينئذ يمكن تقرير الدليل المذكور يعنى العسر و الحرج بأن في أغلب باب العلم منسد في الصلاة بالنسبة إلى الأفعال الماضية فإن بنى في المظنونات و المشكوكات و الموهومات على إهمال أدلة الشكوك لزم طرح تلك الأدلة بالكلية و إن بنى فيها على إعمال تلك الأدلة لزم المخالفة القطعية كثيرا فلا بد أن يعمل بالظن و في المشكوكات بأدلة الشكوك دفعا لهذا المحذور ثم قال و الإنصاف أن هذا الدليل مؤيد قوى لاعتبار الظن في الأفعال و إن كان الاستدلال به مستقلا لا يخلو عن إشكال نظرا إلى إمكان أن يقال بأنه لا يلزم من الرجوع إلى أدلة الشكوك محذور لأن أغلب تلك الظنون موافقة للقواعد المقررة و أما الظنون المخالفة لها فلا يلزم من طرحها و العمل في مواردنا بأدلة الشكوك محذور فتأمل انتهى قلت إذا أمكن دفع المحذور بهذا الوجه فلا يكون مؤيدا أيضا كما لا يخفى و الأولى أن يقال إن البعض الظنون لا يرتفع من حجيتها محذور لأنها موافقة لأدلة الشكوك فلا يتفاوت الحال في الحكم بحجيتها و الحكم بالرجوع إلى أدلة الشكوك كما الظن بالإتيان بعد تجاوز المحل و الظن بالعدم مع بقاء المحل و أمثالها و لا يلزم من الرجوع إلى أدلة الشكوك في البقية محذور مع أن هذا العلم الإجمالي الذي يدعيه ممنوع من أول الأمر و على فرضه لا يضر لأن غاية الأمر أنه يعلم أن رجوعه إلى أدلة الشكوك في هذا اليوم على خلاف الواقع أو اليوم الآتى أو بعض الأيام الأخر الآتية و مثل هذا العلم الإجمالي في جميع الموارد بل يمكن أن يقال إن الفقيه يعلم إجمالا- أن كثيرا من فتاويه المثبتة في كتابه مثلا مخالفة للواقع إذ لا يمكن أن يكون كل فقيه معتقد الحقيقة جميع ما أفتى به و كونه هو المصيب دون سائر الفقهاء مع كثرة الاختلافات في الوقائع هذا مع أن انسداد باب العلم ممنوع مع إمكان دفع المحذور بوجه آخر غير حجية الظن مع إمكان دعوى العلم بمخالفة الواقع في بعض ظنونه أيضا فتدبر

### العاشر النبوي المتقدم

إذا شك أحدكم في الصلاة فليظن أخرى ذلك إلى الصواب فليبين عليه و دعوى انجبار ضعفه بالشهرة و الإجماع المنقول و إن دلالة واضحة كما ترى و فيه أن الشهرة الجارية ما كان استناديا لا مجرد المطابقة مع عدم الاستدلال به إلا من بعض متأخري المتأخرين ثم على المختار من عدم الاعتبار بالظن في الأفعال فالمرجع أدلة الشكوك و إجراء حكم الشك عليه لما عرفت سابقا من أن المراد من الشك في الأخبار هو الأعم من الظن و الوهم فإن كان في المحل أتى به و إن كان ظانا بالإتيان و إن تجاوز مضى و إن ظن العدم

و إن ظن زيادة الركن لم يعتن به و إن ظن ترك سجدة أو تشهد لا يجب عليه القضاء و لا سجدة السهو إلى غير ذلك

## وهنا أمور

### [في ذكر كلام صاحب الرياض ره]

الأول قال في الرياض و اعلم أن على المشهور من جواز الاعتماد على الظن في أعداد الركعات حتى ما عدا الأخيرتين لا إشكال في جواز الاعتماد عليه في الأفعال مطلقاً أيضاً لما قدمناه من الفحوى و أمّا على غيره فكذلك أيضاً في الأفعال من الأخيرتين لذلك و فيها من غيرهما إشكال إن حملنا الشك فيها الوارد حكمه في النصوص على المعنى اللغوي الشامل للظن و ربّما يومئ إليه سياقها من حيث تضمّنها تفرّيع لا يدري عليه و إن حملناه على المعنى العرفي المتقدم المختص متساوي الطرفين فلا إشكال أصلاً قيل و ظاهر الأصحاب الإطباق على هذا و يمكن دفع الإشكال بمنع إرادة المعنى الأول لما عرفت من جواز الاكتفاء بالظن في الركعتين من الأخيرتين مطلقاً حتى أفعالهما المستلزم ذلك لظهور الشك في تلك النصوص في المعنى العرفي بالنسبة إليهما فكذلك بالنسبة إلى غيرهما لعدم جواز استعمال اللفظ الواحد في الاستعمال الواحد في معنيين متخالفين فتأمل جدا انتهى و في موضعين من كلامه نظر الأول ما ذكره من الإشكال على فرض تخصيص تعميم الشك و عدمه على فرض تخصيصه مع أن العكس أولى إذ بناء على تعميم الشك و فرض عدم الدليل على اعتبار الظن لا ينبغي الإشكال في الرجوع إلى أدلة الشكوك و على فرض الاختصاص بتساوي الطرفين كيف يرتفع الإشكال إذ لو أريد بذلك حجية الظن فلا وجه له و إن أريد الرجوع حينئذ إلى سائر الأصول غير قاعدة التجاوز فلا فرق بينهما في ورود الإشكال و عدمه الثاني ما ذكره من لزوم استعمال اللفظ في معنيين فإنه ممنوع بل هو من قبيل التخصيص فكأنه قيل إذا لم تستيقن الترك و احتملت الإتيان بعد تجاوز المحل فامض و لا ترجع إلا إذا ظننت الترك في الركعتين الأخيرتين و ليس هذا استعمالاً في المعنيين كما لا يخفى

### [في ذكر كلام صاحب الجواهر ره]

الثاني قال في الجواهر في مقام تأييد حجية الظن في الأفعال مع أنه قد يقال إن الحكم بالظن في كثير من مواضعه فيها موافق لمقتضى القاعدة و ذكر مواضع يكون الظن فيها مطابقاً لأصل من الأصول و أورد عليه بعض الفضلاء بأننا لو سلمنا موافقه هذه الظنون للقاعدة فهو مما لا يفيد في محل النزاع لما عرفت في أن محل النزاع في هذه المسألة بل كل مسألة اعتبار الظن المخالف للقواعد العامة و الخاصية و إلا فلا معنى للمتنازع و التشاجر في حجية الظن الموافق و ثانياً أن أكثر ما ذكره من الأمثلة ليس الظن فيها موافقاً للقاعدة انتهى قلت لا يخفى أن النزاع أعم غاية الأمر أن الثمرة لا تظهر إلا في الظن

ص: ١٢

المخالف للقواعد مع أنه يمكن أن يقال بظهور الثمر إذ فرق بين الدليل الاجتهادي والأصل العملي فعلى فرض حجية الظن يكون من قبيل الاجتهادي نعم يرد على ص الجواهر أن مجرد كون الظن موافقا للقواعد في كثير من الموارد لا يؤيد المطلب إلا إذا كان الركون فيها على الظن وهو أول الكلام وهو واضح وأما ما ذكره من منع الموافقة للقاعدة في كثير من الأمثلة التي ذكرها فلا بد من التأمل فيها فراجع و تأمل

### الثالث على القول بحجية الظن في الأفعال فهل يختص ذلك بأثناء الصلاة أو يشمل ابتداءها أيضا

فلو ظن أنه دخل في الصلوة فهل يكون معتبرا أم لا وجهان وكذا بالنسبة إلى ما بعد الفراغ فلو ظن عدم الإتيان بركن هل يجب عليه الإعادة وكذا لو ظن ترك سجدة من الصلوة بعد الفراغ هل يجب القضاء وسجود السهو أو لا وكذا بالنسبة إلى الركعات إذا ظن بعد السيلام أنه سلم على ركعتين مثلا هل يكون كالعالم أولا وجهان ولا بد من التأمل وكذا لا بد من التأمل في المراد من التروك والموانع المظنونة بعدم أو الوجود وبيان الفرق بينها وبين الشرائط مثلا لو ظن في الصلوة أنه أحدث هل يبطل صلاته أم لا وكذا لو ظن الاستدبار أو أنه مستدبر الآن أو إلى القبلة أو ساتر للعورة أو غير ساتر أو محدث أو متوضئ إلى غير ذلك

### الزابع [في بيان قول صاحب المستند]

قال في المستند لو ظن بعد الصلوة نقصا في الصلوة فحكمه عند من يلحق الظن بالعلم مطلقا واضح وأما على المختار من اختصاص اعتبار الظن بمواقع خاصية والزجوع في البواقي إلى حكم الشك فيشكل الأمر إذ الرجوع فيها إليه لتعلق هذه الأحكام بعدم الدراية الصادق على الظان أيضا كلاً أو بعضا بضميمة الإجماع المركب وفي المورد لم يتعلّق حكم بعدم الدراية إلا أن يتمسك بشمول لفظ الشك للظن لغة كما مرّ إلا أن ترتب الحكم عليه فقط لا يخلو عن إشكال ومقتضى أصل الاشتغال بالصلوة الإعادة لو تعلق الظن بالمبطل نعم إن كان الموهوم النقص أو البطالان فالظاهر الصلوة والمعنى لأنه كذلك مع الشك فمع الوهم أولى والحاصل أن المظنون إن كان ما يوجب البطالان مع العلم يعيد إلا إذا صار كثير الظن وإن كان ما يلتفت إليه مع العلم فكذلك هنا للأولوية وإن كان ما يوجب التدارك مع العلم فالظاهر الصلوة للأولوية وعدم التدارك للأصل فإنه كانت صلاته صحيحة ولو لم يتدارك انتهى وفيه مواقع للنظر الأول ما ذكره من أن عند ما يلحق الظن بالعلم مطلقا فالحكم واضح وذلك لأنه يمكن أن يقال إن القدر المسلم من حجية الظن في الركعات مطلقا والأفعال هو ما إذا كان في أثناء الصلوة فليس لازم التعميم حتى بالنسبة إلى ما بعد الصلاة ألا ترى أنه مع أنه قائل بحجية الظن بالنسبة إلى الأخيرتين لا يقول بحجية الظن إلا إذا كان في أثناء الصلوة فلو ظن بعد التسليم أنه صلى ركعتين أو ثلاثا لا يقول باعتبار الظن بل يرجع إلى حكم الأصل الذي قرره أخيرا وكيف كان فإدلة حجية الظن قاصرة عن الشمول لما بعد الصلاة ولو على التعميم نعم يمكن أن يقال إن أخبار الشك في الركعات وإن كان كثيرا منها ظاهر في كونه في الصلاة لكن بعضها مطلقا فيحكم بإطلاقه ولا ينافيه التقييد في البقية حتى يحمل على المقيّد لأنهما مثبتان لكن الظاهر عدم التزامهم به ولذا لا يجرون أحكام الشك على الشك بعد التسليم ولا يقولون بالبناء على الأكثر و صلاة الاحتياط فإن قلنا إن قوله إذا ذهب وهمك إلى التمام أعم من الأثناء وبعد الفراغ قلت أولا إنا حملنا هذه الرواية على الشك بعد الفراغ وقلنا لا دخل له بما نحن فيه من حجية الظن وثانيا إنه مختص بظن التمام ولعل الحكم كذلك ولو على عدم التعميم من جهة الأولوية بالنسبة إلى الشك لأنه إذا كان الشك بعد التمام لا يعتنى به فمع ظن التمام بالأولى حسبما صرح به ص المستند نعم لو جعلنا المدارك النبوي العامي إذا شك أحدكم في الصلاة فليظن أخرى ما هو إلى الصواب يشمل الظن بعد الصلوة بل وكذا قوله ع إذا لم تدر كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فأعد إلا أنه لا يمكن الركون إلى النبوي كما عرفت والمنساق من الثاني أيضا كونه في الصلوة فتدبر الثاني قوله إلا أن ترتب الحكم

عليه فقط لا- يخلو من إشكال إذ فيه أنه لا- مانع منه بعد كون المراد من الشك في قاعدة التجاوز و الفراغ أعم من الظن كما عرفت سابقا الثالث قوله و مقتضى أصل الاشتغال إلخ إذ بناء على هذا لو تعلّق الظن بترك المبطل كالركن يتم ذلك إذ الأصل عدم الإتيان به و أمّا لو ظنّ زيادة ركن أو إتيان مانع آخر فالأصل عدمه إلا أن يقال فرض كلامه صورة الظن بالنقص لا الزيادة نعم ما ذكره من الحكم بالصحة لو ظن الإتيان للأولوية صحيح و إن كان يمكن أن يقال إن هذه الأولوية ظنية فتدبر الرابع قوله و إن كان ما يوجب التدارك إلخ فإن الظاهر أن مراده أنه إن ظن مثلا ترك السجدين في الركعة الأخيرة أو السجدة الواحدة أو الركعة الأخيرة بتمامها مثلا- فإنه يوجب التدارك مع العلم ففي صورة الظن بالترك يصح الصلاة و لا يتدارك مع أنه مشكل بناء على عدم إلحاق الظن بالشك بل يجب الحكم بالبطلان إلا أن يكون مراده من ذلك خصوص الظن بترك التشهد أو السجدة الواحدة الموجب للقضاء دون ترك الركن و الركعة فإنه يحكم بالصحة و عدم وجوب القضاء لأصالة عدم وجبه مع أنه أيضا يمكن منعه بأن يقال أن القضاء معلّق على الترك و هو موافق للأصل و على هذا فليس متعرضا لصورة ترك السجدين و الركعة الأخيرة بل السجدة الواحدة من الركعة الأخيرة بناء على وجوب التدارك مع العلم و إن كان بعد السلام و لا بأس

به بدعوى أن الصلاة حينئذ تبطل لا- أنه يجب التدارك لكن هذا في غير ترك الركعة و أمّا فيها فلا ينبغي الإشكال في وجوب التدارك مع العلم ففي صورة الظن أيضا لا بدّ من الحكم بالبطلان و لا وجه لعدم تعرّضه له و كيف كان فعلى القول بعدم شمول لفظ الشك للظن لا بد من الرجوع إلى الأصول العملية و هي تختلف بالنسبة إلى الزيادة و النقيصة و ترك الركن و غيره و قضائه ما يجب قضاؤه و عدمه و ما يوجب سجود السهو و عدمه فتدبر و نحن في راحة من ذلك من حيث حكمنا بشمول الشك للنظر أيضا

#### الخامس لو قلنا بحجية الظن في الأفعال مطلقا فالظاهر أنه أماره على الواقع

فيثبت لوازمه مطلقا فلو شكّ بين الاثنين و الثلاث و كان شاكا في أنه سجد سجدين أو واحدة ثم ظنّ أنه سجد

ص: ١٣

اثنتين مثلا فيحكم بأنه شاك بعد إكمال الركعتين فلا يحكم ببطلان الصلوة بل يبنى على الثلاث و هذا بخلاف ما لو شك في ذلك بعد التجاوز فإن بناءه على الفعل و المضى لا يثبت كون الشك بعد الإكمال و إن كان لا يخلو عن وجه فتدبر

### السادس [فهل يحكم بحجية البيئة أم لا]

بناء على المختار من عدم حجية الظن في الأوليين و الأفعال فهل يحكم بحجية البيئة أم لا- الحق التفصيل فلا يحكم بحجيته في الأوليين لما دل من الأدلة السابقة على اعتبار العلم و اليقين و أما بالنسبة إلى الأفعال فيحكم بالبناء على الحجية لأن عدم حجية الظن كان من جهة عدم الدليل و المفروض قيام الدليل على اعتبار البيئة و بعبارة أخرى الحكم بالنسبة إلى الأفعال معلق على الواقع فيثبت بالبيئة بخلاف الأوليين فإن الحكم فيهما معلق على اليقين و العلم حسبما عرفت سابقا

### الكلام في صلاة الاحتياط و أحكامها

#### إشارة

و لا بأس قبل الشروع فيها من بيان أنها صلاة مستقلة مطلقا أو أنها على تقدير النقصان تتم للصلوة فنقول لا إشكال في أنها بحسب الظاهر صلاة مستقلة بمعنى أنه يراعى فيها أحكام الصلوة المستقلة من التكبير و الفاتحة و و التسليم و نحوها على خلاف في بعضها نعم يظهر فيما حكى الراوندى عن بعض الأصحاب من عدم احتياجها إلى التنية و التكبير أنها تتم للصلوة في الظاهر أيضا بمعنى أنه يجب عليه أن يتم ما ظن أنه نقص بأن يقوم بعد السلام و يصلى ركعة أو ركعتين لاحتمال النقص لا أنه صلاة الاحتياط كما هو ظاهر موثقات عمار فيكون الأمر دائرا على هذا بين الجزئية و اللغوية لا الجزئية و النافلة و يمكن دعوى الإجماع على فساد هذا القول لأنه و إن كان مقتضى القاعدة الأولية ذلك لأنه يمكن أن يقال لا يجب عليه إلا إحراز صحة صلاته و هي لا تتوقف إلا على الإتيان بما يحتمل نقصه خارج الصلوة من دون تكبير و نية جديدة و لا يجب أن يفعل ما يصح على تقدير التمام أيضا حتى يكون نافله لكن نقول يمكن أن يكون صحة ذلك الجزء موقوفه على أن يفعل ما يكون صحيحا على أى حال فلا بد من مراعاة حيث النافلية أيضا على تقدير التمامية و بعبارة أخرى و إن كان سرّ إيجاب الاحتياط تتميم الصلاة و قلنا إنه على تقدير النقصان جزء حقيقة إلا أنه لا يصير كذلك إلا إذا أتى بصلوة مستقلة في الظاهر و إن كان جزء بحسب الواقع على تقدير النص و كيف كان فبعد الإجماع ممن عدا من ذكر على كونها مستقلة في الصورة اختلفوا في أنها كذلك واقعا و أنها مرددة بين أن تكون نافله على تقدير التمامية و جبرانا للنقص على تقديره أولا بل هي بحسب الواقع على تقدير النقص جزء و تتمه و يكون السلام الواقع لغوا بمعنى أنه لا يحل و يكون تكبيره الإحرام أيضا زيادة فظاهر المشهور أنها صلاة مستقلة معرضة لكونها بدلا و جبرانا أو نافله و ذهب بعضهم إلى أنها جزء على تقدير النقصان نافله على تقدير التمامية و اختاره الفريد البهبهاني في حاشية المدارك و يمكن تأويل كلام من عداه ممن يظهر منه مخالفة المشهور إلى المشهور لكن كلامه غير قابل للإرجاع فعن شارح الجعفرية أنه قال و لو تخلل المنافي بين الاحتياط و بين الصلوة المجبورة ففي الإبطال قولان متفرعان على أن الاحتياط هل هو جزء من الصلوة الأصلية أم صلاة منفردة إلى أن قال و لك أن تقول إن من الأمور البيئية أن القائل بالجزئية لم يرد بكونه جزءا حقيقة و يشهد له بذلك تجديد التنية و التحريمية و التسليم بل أراد به أنه كالجاء حيث إنه يقوم مقام الجزء و لا ريب أن قول القائل بالانفراد لا ينافي ذلك إذ هو أيضا معترف بأن ما أتى به من الاحتياط يقوم مقام ما فات و حينئذ لا نزاع بينهم في الحقيقة لأن مآل المقالتين واحد انتهى

### [في الاستدلال على أن صلاة الاحتياط مرددة بين النافلة و الجبران]

و كيف كان فالخلاف متحقق فعلا ثمّ على التقديرين هل هي واجبة فعلا و إن كانت تحسب نافله على التقدير التمامية بمعنى أن الاحتساب شرعى أو لا بل هي مرده بين الوجوب و النفل وجوه الأول أن يقال إنها مرده فإن كانت الصّلاه ناقصة يكون واجبه و الأول فهي مندوبه الثاني أن يقال إنها واجبه واقعا و إن كانت الصّلاه تامه غايه الأمر أنها تحسب عند الله نافله بمعنى أن الشارع يثيب عليها ثواب النافله أو أن النافله بمعنى الزيادة فتكون هي واجبه شرعية واقعية على تقدير عدم المعلومات إلى الفراغ و لا ينكشف النافلية بمعلومات التمامية أيضا الثالث أن يقال أنها واجبه شرعية ظاهرية و إن كانت في الواقع على تقدير التمامية نافله كما إذا ثبت الوجوب الظاهري بأصل أو دليل اجتهادي مخالف للواقع و يظهر الثمرة بين الوجوه المذكورة في النقبة كما سيأتي إليه الإشارة و كيف كان الحق هو القول الأول أعني كونها مستقلة لنا عليه وجوه الأول الإجماع المنقول عن شارح الجعفرية بناء على أن يكون مراده من إرجاع القولين إلى واحد ذلك الثاني أن يقال مقتضى معرضتها للنافله و الجبران المستفاد من الأخبار ذلك إذ ذلك لا يتم إلا إذا كانت مستقلة على كلّ حال لكن فيه ما لا يخفى إذ ذلك لا يقتضى إلا الاستقلال صورة لا واقعا كما لا يخفى إذ لا ينافى ذلك أن يكون جزءا و تتمه واقعا على تقدير النقصان و أن يكون السّلام واقعا في غير محلّه و التكبير و سائر الزيادات زيادة الثالث الإجماع على أنها بعد التسليم و مقتضاه الخروج عن الصّلاه مطلقا و إن كانت ناقصة لقوله ع و تحليلها التسليم و دعوى أن السّلام على هذا التقدير في غير المحلّ أول الكلام و يردّه العموم المذكور فإن قلت إن التسليم قد يكون غير محلل كما إذا سلّم في الثالثة أو الثانية ثم التفت قبل الإتيان بالمنافى فمقتضى الجمع بين ما دلّ على أن الصّلاه أربع ركعات مثلا و بين ما دلّ على الأمر به و صلاة الاحتياط هو الحكم بكونه في غير محلّه و عدم كونه محللا قلت نمع ذلك بل مقتضى عموم محلّيته هو الخروج في المقام أيضا و كون الاحتياط جابرا فإن قلت إذا كان الأمر دائرا بين أمرين فما المعين قلت الظاهر من الأمر به و الإتيان بصلاة مستقلة لاحتمال النقص ذلك كما لا يخفى إذ الظاهر حكومه ذلك على ما دلّ على أن الصّلاه أربع ركعات لأنه يدلّ على أن الركعة



ص: ١٤

المفصولة تحسب تتمه و بمنزلة الموصولة فتدبر الرابع أن فيها خواص الصلوة المستقلة من تكبيره الإحرام و تعيين الفاتحة و نحو ذلك من التشهد و التسليم الخامس أنه يلزم على القول الآخر زيادة التكبير و التية و السلام و نحو ذلك و دعوى أن السلام واقع سهوا و السهو لا يفرّ و التكبير و إن كان ركنا إلا أنه له نظير كما في بعض المقامات في صلاة الجماعة كما إذا رفع رأسه قبل الإمام و نحو ذلك مدفوعة بأن مجرد وجود النظير لا يثمر إذ مقتضى عموم من زاد في صلاته فليستقبل أن الزيادة مبطله و يكشف عن أنه لا يجتمع الصلوة مع زيادة الركن فلا بدّ من الحكم بكونها مستقلة لئلا يلزم ذلك و بعبارة أخرى على تقدير الحكم بالجزئية يلزم التخصيص في قوله من زاد فعلية الإعادة و الأصل عدمه فإن قلت لا إشكال في جواز هذه الزيادة و الأمر بها و إنما الكلام في كونها في الصلوة أو خارجها فلا يمكن التمسك بما دلّ على المنع عنها قلت نعم إذا دار الأمر بين كون هذا تخصيصا أو تخصّصا فالأصل عدم التخصيص فإن قلت التخصيص لازم البتة إمّا في دليل مانعية الزيادة و عدم اجتماعها مع صحة الصلوة أو في ما دل على البطلان بالنقيصة قلت الأمر بالاحتياط التدارك الفائق من الركعة المحتملة يكشف عن عدم النقيصة في حكم الشرع و بعبارة أخرى هذا أيضا من قبيل التخصيص لأن النقص المتدارك ليس نقصا فتدبر هذا و أمّا ما ذكر من كون السلام سهوا ففيه ما لا يخفى إذ من المعلوم أنه يسلم عمدا و لا يرجع إلى سهو أصلا غاية الأمر أنه جاهل بأنه في محله أولا السادس ظاهر الأخبار الكثيرة الآمرة به بقولهم عليهم السلام ثم صلّ ركعتين فإنها ظاهرة في الاستقلال كما لا يخفى السابع أنه لا يجتمع الجزئية على تقدير النقص مع الأمر في بعض الصور بركتين جالسا عوض ركعة قائما إذ يلزم أن يكون الصلوة خمسة ركعات إن قلنا إن المجموع جزء و الزيادة العمديّة القطعيّة من الأول إن قلنا ركعة منهما تحسب جزء دون الأخرى مع أنه لا يجتمع ذلك مع الأمر بالجلوس اختيارا مع أنه لا يجوز ذلك في جزء الصلوة هذا مع أنه لا داعي إليه إذ يمكن ركعة قائما و المفروض أنه مخير بينهما و أيضا لا يجتمع ذلك مع الأمر بركتين قائما و ركعتين جالسا في الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع مع أنه على تقدير كون الصلوة ناقصة بركعة و المفروض أنه قدم ركعتين قائم فإما أن نقول إن التتمه هي الركعتان جالسا بعدهما أو إحدى الركعتين قائما و على التقديرين يلزم محذور الزيادة مع عدم الداعي إذا كان يمكن الأمر بركتين قائما مفصولتين لئلا يلزم هذا المحذور فيكشف ذلك عن أنها ليست جزءا و تتمه بل هي بدل و جبران و أنها صلاة مستقلة الثامن ما قد يستدل على المطلوب أيضا بقوله ع في إحدى موثقات عمار أ لا أعلمك شيئا إذا عملت به لم يكن عليك شيء فإن قوله ع شيء نكرة في سياق النفي و يفيد العموم يعني أنه ليس عليك إعادة الصلوة و لا إتمام ما نقصت أعتم من أن تكون أتيت بالمنافي بين الصلوة و صلاة الاحتياط أولا- و الحاصل أن موجب الإتمام النقص بلا- إحداث المنافي و موجب الإعادة النقص مع المنافي و مقتضى إطلاق الزوايه عدم وجوب الإعادة مع الإتيان بالاحتياط و لو مع تخلل المنافي و لا يتم هذا إلا إذا كانت مستقلة إذ على الجزئية لا بدّ من الحكم بالإعادة مع تخلل المنافي و لكن فيه ما لا يخفى إذ المراد عدم الإعادة من قبل النقص و الزيادة لا من قبل تخلل المنافي إذ الكلام ليس سوقا لبيان ذلك كما هو واضح

### [في الاستدلال على القول الآخر]

و يمكن أن يستدل للقول الآخر بوجوه الأوّل الأخبار الدالة على أنها مردودة بين التماميّة و النافليّة أو هي تتمه للصلوة على تقدير النقص من دون تعرض للنافليّة على تقدير التمام و هي الموثقات الثلاث لعمار و خبر أبي بصير المروى عن المقنع و صحيحة الحلبيّ و صحيحة صفوان و مرسله ابن أبي عمير و يمكن الجواب عنها بأن المراد بالتماميّة الجعليّة دون الحقيّة كما في بعض الأخبار أن النوافل الزوايب شرعت لتمام الفرائض على تقدير النقص فيها الثاني ما استدللّ فيها البهبهاني من أنهم حصرُوا الصلوة الواجبة في الخمسة و لو كانت واجبة مستقلة لكانت سادسة و فيه لا يخفى الثالث ما لا يمكن أن يستدلّ به من استصحاب كونه في الصلوة على تقدير النقص و استصحاب أحكام الصلوة و الجزئية و فيه أن لازمه إجراء آثار الجزئية فعلا بمعنى عدم التسليم و عدم التكبير و نحو



ذلك و بعبارة أخرى الشارح لم يعتبر هذا الأصل فى المقام و إلا لحكم بالبناء على الأقلّ إلا أن يقال إنه و إن لم يجر الاستصحاب بهذا الوجه إلا أنه لم يعلم منه الحكم بالخروج عن الصّلاة كلية أيضا و الأصل البقاء فيه بمعنى ترتيب الآثار بقدر الإمكان و بمقدار لم يمنع عنه و فيه ما ترى مع أنه معارض بما دل على أن السلام محلل مطلقا بل بالأدلة السابقة بتمامها و هى أدلة اجتهادية مقدمة على هذا الأصل هذا و الإنصاف أن الدليل الأول من هذه الأدلة قوى من حيث هو فلا بد أن يلاحظ مع الأدلة السابقة و يحكم بمقتضى المعاوضة فنقول العمدة فى الأدلة السابقة أيضا هو الأمر بالتسليم مع قوله ع و تحليلها التسليم و قولهم ع ثم صل ركعتين فإنها ظاهرة فى الاستقلال و لا- يخفى أن ظهورها فى الاستقلال أكثر من ظهور هذه فى الجزئية بل قد ذكرنا أن الأمر يدور بين التخصيص و التخصيص فى مثل المقام فنقول إن مقتضى القاعدة الحكم بالخروج و حمل هذا على أنها تمام جعلى لا حقيقى فتدبر و يعضد المطلب سائر الأدلة المتقدمة فالأقوى هو القول الأول خصوصا مع أن القائل بالثانى صريحا ينحصر فى البهتانى و إلا فكلمات من تقدم قابلة للإرجاع كما عرفت من شرح الجعفرية إذا عرفت ذلك فنقول مقتضى القاعدة على هذا عدم ترتيب آثار الجزئية من الحكم بالبطالان مع تخلل المنافى بينها و بين الصّلاة إلا أنه يظهر من صاحب الجواهر مع قوله بالاستقلال ترتيب جميع آثار الجزئية عليها حتى إنه اعتذر عن وقوعها بعد السلام بأن السلام وقع سهوا و لا يضّرّ و عن زيادة التكبير بأن لها فى الشرع نظيرا مع أنها بتية الصّلاة الجديدة فلا يكون زيادة فى تلك الصّلاة قال

ص: ١٥

بعد ما حكم بوجود كونها في صورة اشتباه القبلة إلى الجهة التي صلى إليها المجبورة ضرورة ظهور اقتضاء التعريض مراعاة المشترك في الصحة على التقديرين مهما أمكن لا إذا لم يمكن بل يظهر بالتأمل فيما ورد من كفيته في النصوص السابقة أن الشارع لاحظ فيها ذلك في أكثر أفعالها بل لعل أمره بالتشهد والتسليم فيها و بإيقاعها بعده منه أيضا لحصول الصحة معه على كل حال من التقديرين أما على النافلة فواضح و أما على الجبرية فليس فيه سوى كون التشهد و التسليم الأولين في غير محلها سهوا و لا يضر فيه و لا ينافيه تكميرة الافتتاح و إن كان هو ركننا تفسد زيادته لكنه اغتفره الشارح هنا كما اغتفره في غير مقام ترجيحاً لجانب النافلية على الجزئية لمشروعية نظيره بالنسبة إلى الثاني في الجماعة مثلا بخلاف الأول فإنه لم تشرع نافله من غير تكبير على أنه قد يمنع إفساده زيادته هنا لو صادف النقص من حيث القصد به إلى افتتاح صلاة جديدة فلا يكون زيادة ركن في تلك الصلاة كما أشرنا سابقا إلى نظيره كما أنه قد يقال إن المراد كونها صلاة جعلها الشارح معرضا لكل منها و لا يكون صلاة إلا بالافتتاح بالتكبير فتدبر انتهى أقول إذا حكمنا بكونها صلاة مستقلة على كل تقدير كما صرح به في أول كلام قبل ما قلنا و سيصرح به بعد ذلك أيضا فلا وجه لمراعاة أحكام الجزئية و المشترك في الصحة على كل تقدير و لا يحتاج إلى الاعتذار عن السلام و التكبير بما ذكر إذ لا يكون صلاة مستقلة إلا- بذلك و لا- يقتضى ذلك أن يكون المنافي بينها و بين الصلاة مبطلا لأنه واقع بين الصلاتين لا في أثناء الصلاة و دعوى حمل كلامه على إرادة الجزئية الحقيقية على تقدير النقص مدفوعة بأنه مصرح بكونها مستقلة فلا وجه لهذه الدعوى مع أن العذر بكون السلام سهوا في غير محلّه لأنه عمدى كما أشرنا إليه سابقا و كذا الاعتذار عن التكبير فإنه مأتى به بأمر الشارع فلا وجه للحكم بكونه زيادة في أثناء الصلاة و بالجملة مع الحكم بالاستقلال لا حاجة إلى الاعتذار و لا دليل على وجوب مراعاة المشترك في الصحة على تقديري النقص و التمام أعنى الفرض و النفل فإن قلت إن مقتضى قاعدة البدلية مراعاة جميع أحكام المبدل منه و هى على تقدير الاستقلال بدل عن الأخيرتين فيجب رعاية آثار الجزئية قلت أولا ليس في الأخبار التعبير بالبدلية حتى يراعى أحكامها إلا أن يقال يستفاد من قوله ع فإن كنت أتممت كانتا هاتان نافله و إن كنت نقصت كانتا هاتان تمام صلاتك و نحو ذلك فإن أقل مراتب التمامية البدلية و كذا قوله ع أتم ما ظننت أنك نقصت و ثانيا نقول مجرد البدلية لا يقتضى ذلك إذ لا ينافى أن يكون أمر أجنبي بدلا عن أمر آخر فمقتضى إطلاق البدل عدم رعاية أحكام المبدل و ما اشتهر بينهم من عموم المنزلة و البدلية لا دخل له بما نحن فيه إذ ذلك إنما هو إذا منزل شيئا منزلة شيء آخر في الحكم كأن يقول الطواف بالبيت صلاة مثلا لا مثل المقام الذى جعل شيئا واجبا عوض شيء آخر فإنه لا- يقتضى إجراء أحكامه عليه و ثالثا نقول مقتضى ذلك ليس أزيد من إجراء أحكام الأخيرتين على صلاة الاحتياط بمعنى وجوب كونها مستقبل القبلة و سائر العورة و نحو ذلك و لا يستفاد من ذلك أن المنافي بين الصلاة و الاحتياط مبطل إذ ليس هذا من أحكام المبدل فإن قلت من آثار الركعتين الأخيرتين أن الحدث بينهما و بين ما سبق من الصلاة مبطل فكذا بالنسبة إلى صلاة الاحتياط التي هى بدل عنهما قلت إن الحدث كان مبطلا من جهة كونه واقعا في الأثناء و المفروض في المقام أنه خرج عن الصلاة بالتسليم فلا وجه لكون الحدث مبطلا حينئذ و بعبارة أخرى من آثار الأخيرتين أن الحدث و غيره من المنافيات يقطعها عن الركعتين السابقتين من حيث كون المصلّى بعد في الصلاة و المفروض لما كان خروجه فلا موضوع للقطع نعم لو كان حرمة المنافيات معلّقة على ذات الأخيرتين من حيث هى توجه ذلك لكن ليس كذلك فتدبر فتبين أنه بناء على الاستقلال لا يراعى إلا أحكام الصلاة المستقلة و لا- ينظر إلى أحكام الجزء و لا يتم البدلية في ذلك هذا مقتضى الأصل في المسألة و لكن لا بد من التعرض لكيفيتها و أحكامها على التفصيل

فنقول

من جملة أحكامها أنه لا بد أن يكون بعد التسليم

فلا يصحّ قبله و يدلّ عليه مضافا إلى استلزام الزيادة في الصلوة الأخبار الدالّة على ذلك مع أنّه لا خلاف فيه أيضا بل الظاهر الإجماع عليه و ما يحكى عن الوافى من أنه يظهر من الأخبار أنه مخير بين الوصل و الفصل في الرّكعات الاحتياطية ليس خلافا في المقام لأنه راجع إلى التخيير بين البناء على الأقلّ و الأكثر و المفروض فيما نحن بصدد البناء على الأكثر و صلاة الاحتياط و على هذا البناء لا خلاف و لا إشكال و لا يبعد الحكم بالبطان إذا أتى بها قبل السلام سهوا أيضا لكون الزيادة في الصلاة فمجرّد التكبير مبطل للصلاة إلا أن يرجع إلى السهو عن السلام فتدبر

### و منها أنه يجب فيها النية

و لا تكفى الاستدامة الحكمية لكونها صلاة مستقلة محتاجة إليها و لو كانت في الصورة كذلك بل هي مقتضى المعرضية للنافلية و الظاهر أنه لا خلاف في ذلك بل عن الدرّة السنية الإجماع عليها نعم حكى في المستند عن الرّاوندى أنه حكى عن بعض الأصحاب أنها لا تحتاج إلى النية و التكبير لكن الظاهر أنه مخالف في أصل كونها مستقلة في الصورة معرضة للنافلية فلا ينبغي الإشكال فيها بعد الحكم باستقلالها صورة و إن كانت تتمه على تقدير النقصان و دعوى أنها على هذا القول إما جزء أو نافله و الجزء لا يحتاج إلى نية مستقلة و لا- يجب النافله فلو اكتفى بالاستدامة كفى لأنها إن كانت جزءا في الواقع كفاها الاستدامة و إلا فلا تجب مدفوعة بما ذكرنا سابقا من أن الشارح جعل جزئيتها على هذا الوجه بمعنى أنه شرط في قابليتها للجزئية استقلالها في الصورة و صحتها على تقدير النافلية أيضا هذا في أصل اعتبار النية و أمّا كيفياتها من الأدائية و القضائية إذا كانت جابرة لصلاة القضاء و إذا ضاق الوقت عن إتيانها في الوقت و إن كانت المجبورة أداء فإن قلنا بعدم اعتبارها في المجبورة فكذا في الجابرة لكن يظهر من بعضهم إطلاق اعتبارها في المقام و لعلّ القائل يعبرها في المجبورة أيضا و إن قلنا اعتبارها في المجبورة فالظاهر اعتبارها في المقام أيضا لكن يظهر من ص الجواهر عدم الاعتبار و إن قلنا به في المجبورة و لا وجه له و من ذلك يظهر الحال بالنسبة إلى نية النيابة و نحوها و اعتبارها

ص: ١٦

أوفق بالقاعدة إلا أن يتعين للمنوب عنه غير نية التيابة و هل يجب نية الجابرية و تعيين المجبوره أم لا يمكن منع الاعتبار لأن الجبر بها أمر شرعي فلا يحتاج إلى نية كما قواه في الجواهر هذا و يمكن أن يقال بوجوب تعيين المجبوره إذا كانت متعددة كما إذا كانت عليه صلاة احتياط كما إذا شك في الظهر و قبل أن يصلح الاحتياط شرع في العصر سهوا و قلنا بصحتها و عدم وجوب الاتصال ثم شك في العصر أيضا فإنه لا بد من التعيين و يمكن أن يقال يكفي نية ما يجب عليه أولا فتدبر هذا و هل ينوي بها الاحتياط أو الوجوب و بعبارة أخرى هل يردد في النية و أنها واجبة من تقدير و نافله على آخر أو ينوي الوجوب فعلا- و جهان مبنيان على ما تقدم من الاحتمالات في كونها مرددة فعلا بين الفرض و النفل و أن الأمر بها للاحتياط الصيرف أو أنها من الصلوة الواجبة فعلا إما واقعا و إما ظاهرا و إن كانت تحسب عند الله نافله حكما و تنزيلا على تقدير التمامية فعلى الأول لما كان الأمر بها للإرشاد المحض و لا يكون وجوبا شرعيا فلا يجوز له أن ينوي الوجوب بل ينوي بها الاحتياط و من المعلوم أن نية المحتاط ليست إلا- على وجه الترييد و الاحتمال و على الثاني يجوز له أن ينوي الوجوب و الأولى أن ينوي بها القربة بمعنى أن يقتصر عليها فإنها مصححة على كل تقدير و لا يجب التعرض لما ذكر و إن كان الأقوى على فرض التعرض أن ينوي الوجوب لأنها من الصلوات الواجبة شرعا و إن كانت تحسب نافله و ممّا يتفرّع على هذا المطلب مسألة الجماعة فيها فإننا إن قلنا إنها مردودة بين النفل و الفرض لا يجوز فيها الجماعة لاحتمال كونها نافله فلا يصح فيها الجماعة فلا بد من إحراز صحتها على كل تقدير و إن قلنا أنها واجبة فعلا و لو ظاهرا يجوز فيها الجماعة بناء على جوازها في كل فريضة و إن كان محل إشكال و يظهر من تعليل صاحب الجواهر و سيد الرياض في بحث الجماعة لعدم جوازها فيها بأنها معرضة للنفل و التمامية أنها عندهما مردودة بين الأمرين لا أنها واجبة فعلا ثم على الوجه الأول من النية التريديّة هل هي صحيحة على القاعدة أيضا أو يختص بالمقام من جهة الدليل و جهان بيان ذلك أن الاحتياط المتعارف يكون إحراز للواقع على تقدير لغوا محضا على آخر و في المقام جعلها على وجه تصح على التقديرين لأنها تصير نافله على تقدير التمامية و عدم الاحتياج فإن جعلنا ذلك على القاعدة فنقول يجوز لمن شك في أنه صلى العصر مثلا أم لا و كان عليه صلاة العصر قضاء أيضا أن ينوي بصلاة أنها عصر هذا اليوم إن لم أفعالها و قضاء على تقدير الفعل و هكذا في سائر النظائر كان ينوي من شك أنه عليه صلاة الصبح أم لا بصلاة أنها صبح على تقدير الاحتياج و نافله على تقدير العدم و على القول بكون ذلك على خلاف القاعدة نقتصر على المورد مع إمكان أن يجعل هذا دليلا على الوجوب الفعلي الشرعي دون الاحتياطي و لذا حكم بعض الأصحاب على ما حكاه عنه الراوندي بأنها لا تحتاج إلى النية و التكبير لأنه لا يصح نية مردودة بين النفل و الفرض و في المستند التزم بعدم الجواز و أجاب بأن التّفليّة شرعية و إلا فهي واجبة فعلا فاختر كونها واجبة فعلا و إن الحكم بنفليتها تنزيل شرعي هذا و لكن الأقوى عدم الفرض في النية المذكورة لعدم الدليل على اعتبار اليقين و دعوى أنه لا يصدق امتثال شيء من الأمرين مدفوعة بأن ذلك أنما يسلم فيما ردّد بين واجبين أو مستحيين أو مختلفين من غير تعيين لأحدهما أصلا و لا تعيين أحدهما في الواقع كما إذا كان عليه صلاة ظهر و عصر قضاء فصلّى أربع ركعات من دون تعيين و أمّا لو فرض أنه عين أحدهما بأحد المعينات بحيث يكون الواقع معينا و إن لم يتعين في نظره لا دليل على أزيد منه مثلا- لو نوى أنه إن كان عليه واجب أدائي كانت بإزائه و إلا كانت أول الفائتين أو عصرا قضائيا أو ظهرا قضائيا أو نحو ذلك و في المقام الأمر كذلك لأنه في الواقع معين و إن لم يكن كذلك في نظره و دعوى أن اللّازم في الاحتياط أن يكون الطرف الآخر منه لغوا لا دليل عليها نعم اللّازم اللّغوي من حيث الأمر الاحتياطي و لا يستلزم ذلك اللّغوي من جميع الجهات فلو شك في أنه أتى بآية صحيحة أولا لا

بأس بأن ينوي بها الجزئية على فرض البطلان و القرآنية المحضه على فرض الصّحة فتدبر

و اعتبارها فيها مشهور بينهم و عن الدرّة السنية الإجماع عليه و قد عرفت أنه مقتضى تعريضها للنافلية مع أنه بناء على الاستقلال لا يحتاج إلى تكلف الاستدلال نعم لكن الأخبار الواردة في المقام على كثرتها خالية عنها إلا أن الظاهر أنها أحالت على الوضوح إذ من المعلوم أنه لا صلاة بغير افتتاح و أن تحريمها تحللها التكبير فما في المستند من منع استلزام التعريض المذكور لذلك و أن الدليل هو ظهور الإجماع فيه ما لا يخفى إذ على تقدير الاستقلال و عدمه لا بد من ذلك استدلالاً في المستند على وجوبها مضافاً إلى ظهور الإجماع برواية الشّحام الواردة فيمن صلى الست و الخمس قال و لا يضّرّ عدم وجوب صلاة الاحتياط هنا لأن انتفاء الحكم بدليل عن شيء لا ينفي غيره أيضاً مع أنه لا قائل بالفصل فكل من يثبت التكبير يوجبها فيها انتهى و فيه إشكال إذ مع عدم العمل بالرواية كيف يعمل بها في المقام و في الإجماع و ما دل عليها في كل صلاة كفاية و من ذلك ظهر ضعف ما عن الراوندى من التردد و عن بعض آخر من المنع عن الراوندى أنه قال من أصحابنا من قال إنه لو شك بين الاثنين و الأربع أو غيرهما من تلك الأربعة فإذا أسلم قام ليضيف ما شك فيه إلى ما يتحقق قام بلا تكبيرة الإحرام و لا تجديد نية و يكفي بذلك علمه و إرادته و يقول لا يصح نية مترددة بين الفريضة و النافلة على الاستيناف و إن صلاة واحدة يكفيها نية واحدة و ليس في كلامهم ما يدل على خلافه و قيل ينبغي أن يؤدي ركعات الاحتياط قربة إلى الله و يكبر و يصلّي انتهى و عن بعض الأخباريين أيضاً الميل إلى العدم و قال إطلاق الأخبار في الاحتياط يعضده و الذي وقفت عليه من عبارات جملة من المتقدمين رجل المتأخرين خال عن ذكر التكبير أيضاً انتهى قلت لعلهم أحالوه على الوضوح و لا يضّر بما ذكرنا بعض ما ورد في الأخبار فيمن صلى خمسا

ص: ١٧

و تذكر بعد الخامسة من أنه إن جلس عقيب الرابعة صحت صلاته و قام و أضاف إلى الخامسة ركعة أخرى فتصير نافله حيث يدل على عدم اعتبار التكبير في النافله لأننا لا نعمل بالخبر المزبور مع إمكان أن يقال ثياب ثواب النافله فتدبر و الإنصاف أنه لو قلنا بكون هذه الصلوة مرددة بين الجزئية و الاستقلال و قطعاً النظر عن الإجماع كان مقتضى القاعدة عدم التكبير و مجرد كونها نافله لا يفيد ذلك لاحتمال كونها نافله في الثواب أو لم يكن نافله مصطلحه فتدبر و أما على المختار من كونها صلاة مستقلة فمقتضى القاعدة ما عرفت

### و منها أنه يعتبر فيها جميع ما يعتبر في الصلاة من الاستقبال و ستر العورة و نحو ذلك

و لا إشكال في شيء منها و الظاهر أنه يتعين أن يصلّى إلى الجهة التي صلى إليها المجبورة مع اشتباه القبلة حتى لو قلنا بالتخير في صورة اشتباه القبلة فصلّى المجبورة إلى جهة فشكّ فاحتاج إلى الاحتياط يجب أن يصلّى الاحتياط إلى تلك الجهة كما صرح به في القواعد لكن هذا بناء على المختار من كونها مستقلة على أي حال لا يخلو عن إشكال لاحتمال أن يقال إنها إذا كانت صحيحة في حيال ذاتها كفى و المفروض أنه في صورة اشتباه القبلة مخير في الجهات

### و منها أنه يتعين فيها الفاتحة

على المشهور المنصور لعموم ما دل على أنه لا صلاة إلا بها و إن كانت نافله و مخالفة العلامة في التذكرة في صلاة النافله و أنها لا تحتاج إلى الفاتحة لا تضر و لخصوص الأخبار الواردة في المضمار التي لا تقبل التشكيك و الإنكار فلا وجه لمخالفة المفيد و الحلّي و حكمهما بالتخير بينها و بين التسبيح و إن استدلل لهما بالأصل المدفوع بما مر و إطلاق قوله ع ثم أتم ما ظننت أنك نقصت المقيد بما مر من الأخبار و بأن ذلك مقتضى البدلية الثابتة لها بالأخبار و فيه أولاً أنه لا يعارض ما مرّ و ثانياً منع اقتضائها ذلك حسبما عرفت في نظير المقام سابقاً و كيف كان فلا ينبغي التأمل في تعين الفاتحة في المقام و إن قلنا إن النافله تصح بدونها حسبما عرفت نقله من التذكرة بل حكى عن جماعة أخرى أيضاً

### و منها أنه يجب الإخفات فيها

كما عن الدروس و البيان أولاً كما لا يبعد الأقوى الثاني و إن كانت الأحوط الأول لعدم الدليل و البدلية قد عرفت ما فيها مع أن وجوب الإخفات في المبدل منه ليس عليه دليل قوى غير الإجماع المنقول و بعض الوجوه الاعتبارية فتدبر

### و منها أنه لا يجب فيها السورة بعد الفاتحة

على ما صرح جماعة بل عن التذكرة نفى الخلاف فيه و عن النهاية و إرشاد الجعفرية الإجماع عليه و هذا على تقدير التردد بين الجزئية و الاستقلال واضح و كذا على المختار بناء على كونها صلاة احتياطية مرددة بين الفرض و النفل و أمّا بناؤه على كونها واجبة فعلا و إن كانت تحسب نافله شرعاً فيمكن أن يقال مقتضى القاعدة وجوب السورة لأنها واجبة في الفريضة إلا أن يدعى انصراف أدلتها غير المقام مع أنه لا عموم فيما دل على وجوب السورة في اليومية أيضاً فراجع فالأقوى عدم الوجوب مطلقاً بل لا ينبغي القائل فيه بعد منع العموم و هل يجوز أو لا يجوز أيضاً مقتضى القاعدة أن يقال بعدم الجواز بناء على كونها مرددة بين الجزئية و الاستقلال بوجوب أحكام مراعاة الجزئية حينئذ و المفروض أن التالفية لا تتوقف على السورة فلا بد من الترك إلا أن يكون بقصد القرآنية دون

الجزئية و أمّا على المختار فيمكن الحكم بجواز الإتيان بقصد الجزئية بل قد عرفت أنه يمكن دعوى الوجوب أيضا و ذلك لعموم أدلة الشّورة في الصلوات إذ لا أقل من إجراء حكم المستحبات عليها و المفروض أنه بناء على الاستقلال لا مانع من ذلك فتدبر

### تنبيه إذا تبين حال ما شك فيه

بعد ما بنى على ما أمر به و سلم فهناك صور و تفصيل الحال أن يقال إما أن يكون التبين بالتمامية أو النقصان أو الزيادة و على الأولين إما أن يكون قبل الشروع في الاحتياط أو بعد التمام أو في الأثناء فإن تذكر التمام قبل الشروع فلا إشكال في عدم وجوب الاحتياط لأن الأمر به أنما كان من جهة احتمال النقيصة و بعد تبين التمامية لا حاجة إليه و إن جعلنا الأمر به للوجوب الشرعي الظاهري أو الواقعي لأن احتمال الوجوب حينئذ تعبدا لإطلاق الأوامر بعيد جدّا و إن تذكر التمام بعد الفراغ منها فلا إشكال أيضا و تكون نافله واقعا أو شرعا أي حكما على الوجهين المتقدمين و لا يضر كونها في وقت الفريضة أمّا على الثاني فواضح و أمّا على الأوّل فلأنها مستثناة مّا دل على المنع عنها في وقتها قطعاً مع أنه يمكن أن يقال إن الموضوع في تلك المسألة النافله المعلومة النقلية لا المأتيه بعنوان الوجوب الاحتياطي و إن تذكر التمام في الأثناء ففي بطلانها أو صحتها وجوب إتمامها أو جواز قطعها وجوه لأنه إن قلنا إن الأمر بالاحتياط للوجوب الشرعي و كونها نافله أنما هو بحكم الشرع أو قلنا بأن الأمر بها للاحتياط مع كون الاحتساب نافله بحكم الشرع فمقتضى القاعدة بطلانها لسقوط الأمر الاحتياطي حينئذ و كذا الأمر الوجوبي الشرعي لأنهما من جهة احتمال النقصان المعلوم عدمه و لم يتوجه إليه أمر ندبي أيضا بالفرض أمّا قبل الشروع فواضح و أمّا الآن فلأن الأمر الندبي إن كان فإنما هو بإتيان نافله مستقلة مع إمكان المنع من جهة كونها في وقت الفريضة أيضا و إن قلنا إن الأمر بها للوجوب الشرعي لكن قلنا إن الإطلاقات شاملة للمقام أيضا فتكون واجبة الإتمام و إن قلنا إن الأمر بها للاحتياط و إنها في الواقع نافله على تقدير النقصان لا أن الاحتساب شرعي فيبنى على أنه هل يجوز قطع النافله أو لا- و إلا- فصحتها ممّا لا إشكال فيه لوجود الأمر المردد بين الفرض و النفل و يمكن أن يقال إنها كانت واجبة قبل التذكر و بعده صارت مستحبة كما لو أمر الوالد بصلاة نافله ثم بعد الشروع إذن في الترك و حينئذ يمكن أن يقال بجواز القطع بناء على القول به في النافله و يمكن المنع تمسّكا بقوله ع الصلاة على ما افتتحت لكن فيه لا يخفى فإن هذا الخبر ليس في هذا المقام كما لا- يخفى و أمّا إذ الذكر النقص فإن كان بعد فعل الاحتياط فظاهرهم صحه الصلاة من غير فرق بين ما لو أتى بصلاة الاحتياط قائما أو جالسا و لا بين ذي الاحتياط الواحد و ذي الاحتياطين مع تقديم الموافق أو المخالف كما إذا قدم الرّكعتين من قيام ثم تذكر أنها الثلاث أو الرّكعتين من جلوس



ص: ١٨

أو ركعة من قيام ثم تذكر أنها اثنتين ولا بين ما لو تخلل المنافى بين الصلاة والاحتياط إذا جوزنا ذلك وعدمه خلافا للموجز فحكم بالبطالين فيما إذا أتى بالجلوس ولبعضهم فيما لو قدم المخالف في ذى الاحتياطين وحكى عن الدروس أيضا كما أنه حكى عنه البطلان مع تخلل المنافى مع أنه حكم بالصحة إذا لم يتذكر النقصان والأقوى الأول واستدل له بوجوه منها الاستصحاب بمعنى استصحاب صحة الصلاة قبل التذكر ويمكن منعه بتغير الموضوع مع أنها ظاهرة إذ القدر المسلم منها ما لم ينكشف الحال ومع يشك فيها من الأول وإن أريد استصحاب عدم وجوب إعادة الصلاة فيظهر حاله مما مر إذ هو ما لم ينكشف ومع يشك في الصحة ومقتضى الأصل بقاء الاشتغال والأمر بالصلاة وكذا لو أريد استصحاب صحة صلاة الاحتياط إذ الشك فيها أيضا سار ومنها إطلاق الأخبار الآمرة بصلاة الاحتياط وخصوص موثقة عمار المصرحة بذلك قال سألت أبا عبد الله عن شيء من السهو فقال عليه السلام ألا- أعلمك شيئا إذا فعلت ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء قلت بلى قال إذا سهوت فابن على الأكثر فإذا فرغت وسلمت فقم فصل ما ظننت أنك نقصت فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك في هذه شيء وإن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين ما ذكر ومنها قاعدة الإجزاء إذ بعد كونه مأمورا بإتيان ذلك بدلا عن النقص المحتمل فاللازم الكفاية وقد يرد بأن هذا فرع القول بأن الأمر الظاهري يقتضى الإجزاء وقد ثبت في محله عدمه وفيه أولا أنه يمكن أن يقال إن الأمر هنا واقعي فالصلاة في حق الشاك هو ذلك واقعا واثنا أنا قد بينا في محله أن الأمر الظاهري يقتضى الإجزاء لأنه لا يجوز الترخيص في ترك الواقع إلا بجعل بدل لأنه كما لا يجوز الإذن في ترك الواقع مطلقا مع الأمر به كذا لا يجوز الإذن في تركه على تقدير والإذن في العمل بالأصول يقتضى الرخصة في ترك الواقع على تقدير مخالفتها للواقع وهذا لا يجوز إلا مع جعل مؤداها بدلا عن الواقع ومقتضاه الإجزاء وثالثا أنه لا يعقل في المقام أن لا يكون مقتضيا للإجزاء إذ عدم الاقتضاء إنما هو من جهة كون الواقع باقيا على حاله من المطلوبية مع عدم جعل بدلا له ولا يمكن أن لا يجعل الاحتياط بدلا وكون الواقع باقيا وإلا لزم لغوية الأمر بالعمل بالاحتياط لأنه لا يخلو الواقع إما أن يكون الصلاة تامة وحينئذ فلغويتها ظاهرة وإما أن يكون ناقصة والمفروض عدم إغنائها عن الواقع وبقاء الواقع على حاله فيلزم ما ذكر ودعوى أن ثمرتها إنما هي في حال عدم التذكر إلى الأبد مدفوعة بأن مقتضى عدم الإجزاء عدم جعل البدلية ومع ذلك لا يمكن الثمر حال الجهل أيضا وبعبارة أخرى الموجب للقول بعدم الإجزاء هو التزام أن الواقع باق بحاله وأنه لا بدل له وهذا يقتضى ما ذكر وإلّا فمع التزام البدلية فلا وجه للاقتصار على حال عدم التذكر بل مقتضى الإطلاق والإطلاق وبالجملة الذى يقتضيه التدبر في المقام هو عدم الإشكال في لزوم كون الأمر مقتضيا للإجزاء إلا أن يقال إنه بعد التذكر يكشف عن عدم الأمر بالاحتياط وإن الأمر مشروط بعدم التذكر ويرد إطلاق الأخبار فتدبر ودعوى أن القدر المتيقن من اغتفار زيادة الركن هو ما لم يتذكر مدفوعة مضافا إلى أن المختار أن الاحتياط صلاة مستقلة بما ذكرنا من عدم إمكان عدم الاعتفار وإن تذكر النقص بعد السلام وقبل الشروع فذكر جماعة ممن تعرض للمسألة أنه لا يأتي بصلاة الاحتياط بل حكمه حكم من نقص من الصلاة ركعة أو ركعتين وسلم في غير محله فيأتى بما نقص إما مطلقا ولو مع تخلل المنافى إن قلنا به هناك أو مع عدم المنافى كما هو القول الآخر في تلك المسألة بل يظهر من خيرة عدم الخلاف فيه بينهم نعم قال في المستند بعد ما نقل عنهم ما نقلنا أقول لو قلنا بوجود إتمام الاحتياط وعدم الالتفات إلى التذكر لعموم أدلته لم يكن بذلك البعيد وعدم انصرافها إلى مثل تلك الصورة لندرته معارض بورود ذلك بعينه في أدلة إتمام الصلاة قبل فعل المنافى لو سلم في غير موضعه وبطالها بعده والمسألة محل تردد والأولى العمل بالأمرين

معا



فذكروا فيه وجوها قلت قبل الشروع فيما ذكره لا بأس بالتكلم بما تقتضيه القاعدة في صورتين فنقول إما أن نقول بشمول أخبار المقام بإطلاقها لمن تذكر قبل الشروع في الاحتياط أو في الأثناء أولاً و على التقديرين إما أن نقول بشمول الأخبار الدالة على حكم نسيان الركعة للمقام إما بالإطلاق أو بتفويض المناط أولاً فإن قلنا بشمول أخبار المقام كما هو الظاهر إذ مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين من لم يتذكر أصلاً أو تذكر قبل الشروع أو في الأثناء إذ يبعد دعوى شمولها لمن تذكر بعد الصلوة و عدم شمولها لمن تذكر قبل التسليم و لو بعد التشهد مثلاً و قلنا بعدم شمول أخبار نقص الركعة للمقام لأن ظاهرها فرض نسيان الركعة لا مثل المقام الذي شك و سلم بحكم الشارع بالبناء على الأ-كثر و منع دعوى تفويض المناط إذ فرق واضح بين التسليم سهواً و عمداً كما في المقام فمقتضى القاعدة هو الحكم بالبناء على الاحتياط و العمل عليه و لو كان التذكر قبل الشروع و لا يضره النقص المذكور بعد جعل الشارع صلاة الاحتياط بدلاً عنه فيعمل بمقتضائه و يحكم بصحة صلاته و بالجملة الظاهر شمول أخبار المقام و عدم شمول أخبار تلك المسألة و عدم وضوح كون المناط مجرد نقصان الركعة فمقتضى القاعدة حينئذ كون السلام مخرجاً عن الصلوة بل في تلك المسألة أيضاً قلنا إن مقتضى القاعدة الخروج بالتسليم لعموم ما دلّ على أنه مخرج عن الصلوة غاية الأمر خروج تلك المسألة عن القاعدة بتلك الأخبار و إلا كان مقتضى القاعدة بطلان الصلوة بنقصان الركعة و كذا في المقام إلا أن إطلاق الأخبار الواردة في صلاة الاحتياط يقتضى البناء عليه و إتمام الصلوة به بمعنى جعله بدلاً عن الناقص نعم لو كان التذكر قبل أن يسلم في الصلوة الأولى لا يبنى على صلاة الاحتياط بل يرجع و يأتي بالناقص فما لم يخرج عن الصلوة و لم يأت بالمحلّ لا وجه للعمل بصلاة الاحتياط و أما بعده فمقتضى إطلاق الأخبار أن صلاة الاحتياط جابرة لنقصان صلاته و لا- يمكن رجوعه إلى حكم تذكر النقص مع كونه خارجاً عن الصلوة بالتسليم لكن لا يخفى أن اللازم حينئذ ليس إلا الإتيان

ص: ١٩

بما جعله الشارع جابرا لذلك التَّقص فلا يجب الإتيان بالجابر الذي للنقص الآخر مثلا إذا شكَّ بين الاثنتين و الثلاث و الأربع فالشارع جعل الركعتين من قيام جابرة لنقصان الركعتين من جلوس جابرة للنقصان الواقع فمع التذكر إن تذكر أنها ثلاث لا يجب الإتيان بالركعتين و يكفيه الإتيان بالركعتين جالسا و إن تذكر أنها اثنتان يكفيه الإتيان بالركعتين قائما إذ دعوى أن مجموع الركعات صلاة واحدة جعلها الشارع جابرة للنقصان أى نقصان كان بعيدة غايته ثم على ما ذكرنا لو تذكر في أثناء الركعتين من قيام كون الناقص ركعة فيحتمل أن يقال بجواز إتمامها بناء على حرمة قطع النَّافلة و يحتمل وجوب القطع بناء على عدم الحرمة لمعارضه فوریه صلاة الاحتياط التي فرض كونها الركعتين من جلوس و يحتمل حرمة وجوب القطع بناء على حرمة قطع النَّافلة أيضا بناء على ترجيح جانب الفورية و يحتمل التخيير بين الإتمام و القطع بناء على حرمة القطع التراحم الواجب و الحرام و يحتمل أن يقال بمجرد تبين نقص الواحدة ينكشف البطلان أعني بطلان الركعتين من قيام فيجب المبادرة إلى إتيان الركعتين من جلوس و كذا الكلام لو قدم الركعتين من جلوس فتذكر في أثناهما كون الناقص ركعتين ثم مقتضى إطلاق الأخبار بناء على العمل به عدم تعيين الركعة من قيام لو تبين نقص الركعة في الشكَّ بين الاثنتين و الثلاث أو الثلاث و الأربع و إن كان الأولى اختيارها على الركعتين من جلوس و كذا في الشكَّ بين الاثنتين و الثلاث و الأربع لو تبين أنها ثلاث هذا كله بناء على المختار من كون صلاة الاحتياط مستقلة جعلها الشارع بدلا و جبرانا عن النقص و أما بناء على الجزئية على تقدير النقص فيشكل ما ذكرنا بل مقتضى القاعدة الحكم ببطلان الصلاة إذ المفروض أن السلام مخرج و محلل و لا يمكن العمل بإطلاق أخبار الاحتياط حينئذ إذ يلزم في بعض الصور الزيادة العمديّة بل في جميع الصور لكون التكبير زيادة عمديّة و لا يمكن الرجوع إلى حكم تذكر النقص لعدم شمول أخباره للمقام بالفرض إلا أن يقال إن القائل بالجزئية لا يقول إن السلام محلل بل يقول إنه واقع في غير محلّه على تقدير النقصان فمقتضى القاعدة إن كان قبل الشروع في الاحتياط أن يأتي بالناقص جزءا للصلاة و تتمه بدون نية الاستقلال و بدون التكبير و إن كان بعد الشروع ففيه وجهان البطلان و إلقاء الاحتياط و الإتيان بالناقص و لا يضرّ الزيادة في البين لعدم كونها بعنوان تلك الصلاة و يحتمل ثالث و هو احتساب ما أتى به جزءا إن لم يتجاوز عن المقدار و مع التجاوز فالبطلان إن دخل في ركن آخر و يحتمل الحكم بإتيان الاحتياط بتمامها و لو قلنا بالجزئية على تقدير النقصان لأن المفروض شمول إطلاق الأخبار و لا يضر المخالفة في الحكم و الكيف كما على القول بالاستقلال لأن حاله حال ما لو تذكر بعد الفراغ فكما أن الزيادة هناك غير مضرّة و لو على القول بالجزئية فكذا في المقام و لعمري إن لزوم هذا مما يبعد القول بالجزئية و يقرب الاستقلال كما ذكرناه سابقا و قلنا إنه يلزم في بعض الصور أن يكون الصلاة خمس ركعات أو تخلل الركعتين بين الجزء السابق و اللاحق و يلزم تلفيق الصلاة من القيام و الجلوس إذا أتى بالركعتين جالسا هذا و إن قلنا بعدم شمول أخبار المقام و شمول أخبار تذكر النقص فقبل الشروع في صلاة الاحتياط لا إشكال لأتى بالناقص و بعده فيه وجوه و إن قلنا بشمول الطرفين من الأخبار فمقتضى قاعدة التعارض مع كون النسبة عموما من وجه التخيير بين إجراء حكم تذكر النقص و إجراء أخبار الاحتياط و العمل عليها هذا إذا كان قبل الشروع في الاحتياط و بعده لا يبعد تعيين اختياره و يحتمل بقاء التخيير ما لم يتجاوز المقدار أو مطلقا هذا و يظهر من صاحب الذخيرة حكومه أخبار نسيان الركعة على أخبار المقام قال و لو تذكر النقص قبل الشروع في الاحتياط و لم يعمل منافيا للظاهر أنه يعمل بما هو مقتضى تذكر النقص و قد مر و ما دل عليه يقضى على ما دل على حكم الشكَّ فإن الظاهر اختصاصه بالشكَّ المستمرى لا الزائل و كأنه لا خلاف في ذلك بينهم انتهى فإن قوله يقضى هو الحكومة لكن تعليقه يقتضى عدم شمول أخبار المقام فتدبر لكن قال في آخر كلامه فيما لو تذكر في أثناء الاحتياط و الترجيح في هذه الأحكام بوجه واضح لا يخلو عن إشكال و إن كان ترجيح إتمام الاحتياط بأسره غير بعيد نظرا إلى عموم النصوص فالوجه العمل بالاحتياط بقدر الإمكان انتهى و ظاهره شمول النصوص

للشكَّ الغير المستمر و لا فرق في شمول الأخبار بين التذكر قبل الشروع و بعده فتدبر هذا و إن قلنا بعدم شمول واحدة من الطائفتين

فمقتضى قاعدة محلليّة التسليم بطلان الصلاة لعدم المصحح مع أن المفروض نقصان الصلاة سواء كان قبل الشروع في الاحتياط أو بعده و إن قلنا بعدم العموم فيما دل على المحلليّة فإن كان قبل الشروع يستصحب كونه في الصلاة و يأتي بالنقص جزء و تتمه و يمكن إجراء استصحاب الصّيحة أيضا و إن كان بعد الشروع فبناء على المختار من استقلال صلاة الاحتياط يشكّل الحال إذ معه لا يمكن الحكم بعدم الخروج عن الصلاة و على فرض إمكان القول بذلك يمكن الحكم بالبطلان لزيادة الركن و يمكن العدم لأنه بقصد صلاة أخرى فلا يكون زيادة في تلك الصّلاة فيلقى الاحتياط و يأتي بالنقص و لا يجوز له العدول إلى الصّلاة الأولى بمعنى جعل ما بيده عن الصّلاة الأولى إذ العدول على خلاف القاعدة و من ذلك ظهر ضعف ما يظهر من صاحب الجواهر من جعل ما بيده من الأولى مع أنه قائل بالاستقلال و إن قلنا بالجزئية فلا إشكال إذ يجعل ما بيده تتمه للأولى إن لم يتجاوز المقدار و معه يلقي الزائد و إن دخل في الركن إلا- أنه إذا فرض أنه دخل في الاثنتين من قيام مع أنه انكشف أنه كان ثلاثا يلقي تمام الركعتين لعدم كونهما جزءا حينئذ إذ الجابر هو الركعة من قيام حينئذ إلما أن يقال إن ذلك أنما يكون إذا قلنا بشمول أخبار الاحتياط للمقام و المفروض عدمه فمقتضى القاعدة احتساب ما أتى به مطلقا لأنه في الواقع مأمور بذلك و المفروض أنه لم يقصد الخلاف إذ المفروض أنه قصد الاحتياط و الجزئية على تقدير الحاجة فتحصل ممّا ذكرنا أنه لو قلنا بشمول أخبار المقام دون أخبار تذكر النقص فمقتضى القاعدة الإتيان بالاحتياط إلى الآخر و إن كان قبل الشروع لكن فيما إذا تبين عدم الاحتياج إلى أحد الاحتياطين في الشك المركب يقتصر على ما جعله الشارع جابرا هذا على القول بالاستقلال و على القول بالجزئية يقتصر على الإتيان بالتتمّة كما في تذكر النقص لأن المفروض أن مراعاة الاستقلال و الإتيان بتمام الاحتياط أنما كان من جهة مراعاة النافله و المفروض تبين عدمها و لا يضره التجاوز من مقدار الحاجة فيلقى الزائد و إن دخل في الركن نعم يشكّل الحال على ذلك في الرّكعتين من جلوس مع إمكان القول بأنه يقوم في البقية و يقتصر على مقدار الحاجة و إن تجاوز يلقي الزائد أيضا فتأمل و إن قلنا

ص: ٢٠

بالعكس فيرجع إلى حكم تذكر النقص و يلقى ما بيده و يأتي بالنقص من الرأس و لا يضره الزيادة لأنه بقصد صلاة مستقلة و على الجزئية يجعل ما بيده من التتمه لما مر من أنه أتى به بقصد الاحتياط و الجزئية على تقدير النقصان و مع التجاوز عن مقدار الحاجة يلقى الزائد مع احتمال البطلان مع الدخول في الركن و هو الأقوى و إن قلنا بشمول الطائفتين يتخير في البناء على أيهما شاء و إن قلنا بعدم الشمول بالنسبة إلى شيء منهما فعلى المختار يبطل لعموم محللية التسليم و الحق من هذه الوجوه هو الوجه الأول و هو يأتي بالاحتياط إلى الآخر حسبما ذكرنا إذا عرفت ذلك علمت ما في كلمات العلماء في المقام من التشويش و الاضطراب فإنهم ذكروا في المسألة احتمالات و أقوالا لا ينطبق بعضها على القواعد و بعضها لا وجه له أصلا فراجع ثم إن صاحب الجواهر اختار في ما لو تذكر في الأثناء أنه يجعل ما بيده تتمه و استدل عليه بوجوه منها استصحاب صحة الصلوة و منها استصحاب صحة الاحتياط و منها قوله ع الصلوة على ما افتتحت و الأولان أنما يتمان على تقدير عدم كون السلام محلا مع أن الثاني فرع كون صلاة الاحتياط جزءا و هو خلاف مختاره و الثالث لا دخل له بالمقام ثم إن هذا كله فيما لو تذكر النقص بالقدر الذي كان أحد طرفي شكه و أما لو كان النقص بالأزيد كما لو شك بين الثلاث و الأربع ثم تذكر أنها كانت اثنتين فالظاهر عدم الإشكال في الرجوع إلى حكم تذكر النقص خصوصا لو كان قبل الشروع في الاحتياط إذ أخبار تلك المسألة شاملة بالنسبة إلى تلك الركعة المتروكة سهوا فيكون السلام في غير محلّه و إن كان بأمر الشارع و لا يشمل أخبار المقام لأن المفروض أن جبر صلاته بأزيد مما أمره الشارع في هذه الأخبار ظاهرا و لكن في جواز احتساب ما بيده من صلاة الاحتياط و عدمه وجهان مبنيان على الجزئية و الاستقلال و مع عدم يلقى ما بيده و يأتي بالنقص فتدبر و لو تذكر ذلك بعد صلاة الاحتياط أمكن أيضا أن يقال إن سلام صلاة الاحتياط في غير محلّه فيضيف إليها ركعة مثلا و يمكن أن يقال ببطلان الصلوة حينئذ لأن ضم الركعة إلى صلاة الاحتياط لا دليل عليه خصوصا لو قلنا بأنها صلاة مستقلة و لا يمكن الضم إلى أصل الصلوة لتخلل الاحتياط مع أن الظاهر أن صلاة الاحتياط عوض عن الركعة الأخيرة و في المقام يلزم أن يكون عوضا عما قبلها فتأمل و المسألة مشكّلة

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَشْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقله المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمده على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتي بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة ( sms )

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا

المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكترونى : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان  
الغائمة

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

